المجلد السابع والعشرون للعام ٢٠٢٣م
حولية كلية اللغة العربية للبنين بجرجا

أثر علم المنطق في التعريفات النحوية عند أبي علي الفارسي

The impact of logic science on the grammatical definitions of Abi Ali Al-Farsi

إعداد

عبدالرحمن علي حسن آل فطيح

باحث دكتوراه قسم النحو والصرف (اللغويات)،كلية اللغة العربية
جامعة أم القرى بمكة المكرمة ـ المملكة العربية السعودية

الجزء الرابع (إصدار يونيو ٢٠٢٣م)

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/٢٠٢٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

أثر علم المنطق في التعريفات النحوية عند أبي علي الفارسي

عبدالرحمن علي حسن آل فطيح

قسم النحو والصرف (اللغويات)،كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى بمكة المكرمة ـ المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني : s44170436@st.uqu.edu.sa

الملخص

تناولت هذا الرسالة أثر علم المنطق في تعريفات أبي علي الفارسي النحوية، وكان الهدف منها الوقوف على أثر علم المنطق في تعريفاته، ومعرفة الفائدة التي قد تعود منه لمسائل النحو.

وقد قامت هذه الرسالة على المنهج الوصفي التحليلي، مدعوماً بآراء القدماء والمحدثين من أهل اللغة والمختصين في علم المنطق، لتحديد أثر علم المنطق في تعريفات أبي علي الفارسي النحوية، ووصفها وتحليلها.

ويضم هذا البحث مقدمة، وتعريف بأبي علي الفارسي وأهم مصنفاته، ونبذة موجزة عن علم المنطق، ومبحثين؛ الأول منهما: التعريف بالحد والرسم، والثاني التعريف بالقسمة، وتم دراسة أهم المصطلحات النحوية التي تناولها أبو علي الفارسي بالتعريف

وقد وقف البحث على عناصر منطقية في تعريفات أبي علي الفارسي النحوية متوافقة مع روح اللغة ومنسجمة مع الواقع اللغوي.

الكلمات المفتاحية:علم المنطق، التعريفات النحوية، أبو علي الفارسي.

The impact of logic science on the grammatical definitions of Abi Ali Al-Farsi

AbdulRahman Ali Hassan Al Fteih

Department Syntax and Morphology (Linguistics) College of Arabic Language , Umm Al-Qura University in Makkah Al-Mukarramah - Saudi Arabia.

Email: s44170436@st.uqu.edu.sa

Abstract

This thesis dealt with the impact of the science of logic on Abu Ali Al-Farsi's grammatical definitions.

This thesis was based on the descriptive analytical approach, supported by the opinions of ancient and modern scholars of the language and specialists in the science of logic, to determine the impact of logic science on Abi Ali Al-Farsi's grammatical definitions, describing and analyzing them.

This research includes an introduction, an introduction to Abu Ali al-Farsi and his most important works, a brief overview of the science of logic, and two chapters. The first of them: the first of them: defining the limit and the drawing, and the second defining the division, and the most important grammatical terms dealt with by Abu Ali Al-Farsi were studied by defining

The research stopped on logical elements in Abu Ali Al-Farsi's grammatical definitions that are compatible with the spirit of the language and consistent with the linguistic reality.

Keywords: Key words: the science of logic, grammatical definitions, Abu Ali Al-Farsi.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف النبيين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد؛ فقد "نشأ النحو العربي في العراق صدر الإسلام نشأة عربية على مقتضى الفطرة، ثم تدرّج به التطور تمشياً مع سنة الترقي؛ حتى كملت أبوابه، غير مقتبس من لغة أخرى"(١).

فأوائل النحاة استنبطوا علم النحو، ثم مدّوا القياس وشرحوا العلل، وقام من بعدهم علماء حفظوا هذا العلم وأتقنوه، فبرز منهم من التمس له طرائق جديدة؛ تحافظ على أصالته وتدفع إلى تطويره، فاتخذوا من علوم عصرهم وسيلة إلى ذلك، فاتصلوا بعلم أصول الفقه وعلم الكلام وعلم المنطق، وأفادوا منها لخدمة اللغة، وتعزيز قوانينها. فالأبحاث أكدت اتصال النحاة بالمنطق – محل البحث –منذ القرن الثالث الهجري؛ ليتأكد اتصالهم به في القرن الرابع الهجري(٢)، فظهر هذا العلم في بعض مؤلفاتهم، لغرض خدمة اللغة، من دون المساس بجوهرها، فكان من بينهم حامل لواء العربية في أوانه أبو علي الفارسي، رجل قيل فيه: "إنه كان فوق كل من نظر في هذا العلم، ولو عاش أبو العباس وأبو بكر(٣) وطبقتهما؛ لأخذوا عنه بلا أنفة، ولو أدركه الخليل وسيبويه لكانا يقرّان له ويتجملان به"(٤) .

---

(١) الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ٢١.

(٢) ينظر: الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ٦٥، ٧٤.

(٣) المقصود: المبرد وابن السراج.

(٤) ابن العديم، بغية الطلب في تاريخ حلب، ٢٢٧٠/٥.

فحق لعالم قيل فيه مثل هذا القول أن تخصّص له الدراسات، ويلقى الضوء على منهجه في معالجة مسائل النحو، فكان هذا البحث الذي تناول جانباً من ذلك المنهج، وهو أثر علم المنطق في التعريفات عند أبي علي الفارسي، في مصنفاته: (أقسام الأخبار، والإيضاح، والحجة للقراء السبعة، والمسائل العسكريات، والمسائل البصريات، والتعليقة على كتاب سيبويه)؛ حيث إن أثر علم المنطق في آرائه النحوية ما زال بحاجة إلى دراسات وبحوث تستقري نتاجه العلمي، وتستخلص ما فيه من ذلك الأثر.

وستكون خطة البحث قائمة على الوصف والتحليل لتعريفات أبي علي الفارسي ثم مقابلتها مع ما يتصل منها بما اشترطه أرسطو في الحد المنطقي وما يتصل بالرسم والقسمة، وذلك من خلال مبحثين، الأول منهما عن التعريف بالحد والرسم، والثاني عن التعريف بالقسمة.

تمهيد:

الباحث في آراء النحاة خلال القرن الرابع الهجري، يتجلى أمامه أثر الثقافة المنطقية في الآراء النحوية، بل يجد أن ذلك الأثر قد ظهر حتى في آراء أولئك الممانعين للمنطق مثل أبي سعيد السيرافي الذي وقف ضد المنطق في مناظرته الشهيرة مع أبي بشر متى بن يونس.(١)

فظهرت المصطلحات المنطقية في بعض مصنفات أبي علي الفارسي: كالاستدلال، والنظر، والأدلة والدلالة، والوجه، والحد، والقسمة، والغلط، والشياع، ومعنى الجنس، وخلاف الخصوص، وأشبه الوجوه، وظهر المنطق في تقسيماته العقلية، فهو يورد الأوجه المحتملة، ثم يصححها جميعا، أو يبطلها إلا واحدة(٢). وقد "أعجب بالتقسيمات فهو في ميدان تقرير الحقائق يستعمل المنطق، والجدل، بطريقة فلسفية عمادها الدليل، والتأويل، والحمل"(٣). وظهر المنطق ــ أيضاً ــ في تعريفاته، وكذلك ظهر في العلة النحوية، والتأويل الإعرابي، والتأليف، وطرد الأحكام(٤).

وأبو علي تردد على بلاط سيف الدولة الحمداني عند ذهابه إلى حلب، والفارابي كان من المنتسبين لهذا البلاط، ويفترض أن كتبه كانت في خزائنه، فيغلب على الظن أن أبا علي قد اطّلع عليها هو وتلميذه ابن جني، وأبو علي قد أخذ العربية عن أبي بكر ابن السراج، الذي قرأ المنطق على الفارابي، وتأثر بهذا الفن، وسرى هذا التأثر إلى ما كتبه في العربية، فلا

(١) المناظرة كاملة وردت في (الإمتاع والمؤانسة)، ٨٩ – ١٠٠.

(٢) ينظر: شلبي، أبو علي الفارسي، ٢١٧.

(٣) الفارسي، العسكريات، مقدمة المحقق، ٢٤.

(٤) ينظر: محسّب، الثقافة المنطقية في الفكر النحوي، ٨٤.

يستبعد أن أبا علي قد تأثر أيضاً بالفارابي، أو اطلع على كتبه[١].

وأبو علي _أيضاً- أستاذ لفيلسوف اللغة ابن جني "والناظر إلى كتاب الخصائص يلمح عظيم تأثر ابن جني بالمنطق وعلم الكلام في مواضع متفرقة من هذا السفر العظيم"[٢].

أهمية موضوع البحث:

تكمن أهمية الموضوع -من وجهة نظري- في الآتي:

١. اكتشاف المؤثرات الثقافية التي دخلت إلى مبحث التعريفات عند أبي علي الفارسي.
٢. الوقوف على منهج أبي علي الفارسي في توظيف المؤثرات الثقافية في تعريفاته.
٣. إثراء الدرس اللغوي بمظهر من مظاهر الفكر النحوي عند أحد أئمة اللغة.

أسباب اختيار الموضوع:

١. ما زال الجانب المنطقي في آراء أبي علي الفارسي النحوية بحاجة إلى مزيد من البحث.
٢. مكانة مصنفات أبي علي الفارسي المرموقة في النحو والصرف.
٣. الاهتمام بجهود السلف اللغوية وبخاصة في معالجات مسائل النحو.

فرضيات البحث وتساؤلاته:

تفترض هذه الدراسة أن أبا علي الفارسي عمد إلى إدخال المنطق في مسائل النحو لعدة أسباب منها:

---

(١) ينظر: سلمان، الفارابي وآراؤه النحوية في كتاب الحروف، ١١٥.

(٢) المبارك، الرماني النحوي، ٤٨، وسلمان، الفارابي وآراؤه اللغوية في كتاب الحروف، ١١٥.

١. الدفاع عن اللغة بالأسلوب الذي ينتهجه خصومها، إذ تجلى ذلك في مصنفه (الحجة للقراء السبعة) حيث وقف موقف المنافح عن اللغة، والذاب عن حوضها، أمام هجمات بعض المناطقة.
٢. هل أدخل أبو علي المنطق إلى معالجاته النحوية مقاربة لما كان عليه علماء عصره، وهل يصح أن نجعل هذا الافتراض من الأسباب الحقيقية التي دفعت أبا علي إلى التأثر بالمنطق؟
٣. معرفة ما إذا كان للمنطق الصوري أثر في تيسير النحو وتقوية قواعده، أم أن المنطق الطبيعي الملازم لبدايات النحو كان كافيا ومغنيا في هذا الباب؟ ثم إذا كان المنطق الطبيعي كافيا فما الحاجة إلى إدخال المنطق الصوري؟ يحاول البحث الإجابة عن هذه التساؤلات من خلال الوقوف على ثقافة أبي على المنطقية.
٤. استعمل أبو علي الفارسي المنطق بكثرة في مسائله اللغوية، ثم نراه يقول في نحوي منطقي آخر، يُكثر من توظيف المنطق، وهو علي بن عيسى الرماني: إن كان ما عند الرماني نحو فليس عندنا منه شيء... محاولة فهم المغزى من ذلك والوقوف عليه.

أهداف البحث:

١. الوقوف على مرحلة مهمة من مراحل تطور النحو العربي.
٢. تحديد ماهية منطق أبي علي الفارسي، أهو منطق صوري خالص كما حدده مؤسس علم المنطق (أرسطو)؟ أم هو مركب من منطقين: منطق أوائل النحاة الطبيعي، والمنطق الصوري؟
٣. الوقوف على صيغ وأساليب منطق أبي علي الفارسي، وما قد يظهر في مبحث التعريفات عنده من ذلك.

الدراسات السابقة:

ظهرت عدة دراسات حول أبي على الفارسي، منها ما تناول سيرته ومنهجه، ومنها ما اقتصر على جوانب محددة من منهجه العلمي، ولعل أبرزها يتمثل في الآتي:

- شلبي (عبدالفتاح)، أبو علي الفارسي (حياته ومكانته بين أئمة العربية، وآثاره في القراءات والنحو)، دار المطبوعات الحديثة، جدة، ط٣، ١٤٠٩ه: تناول فيه المؤلف أبا علي الفارسي من خلال الآتي:

أ- عصر أبي علي وحياته وآثاره.

ب- احتجاجه للقراءات.

ت- الموازنة بينه من جهة، وبين الفراء والزجاج وابن السراج وابن خالويه من جهة أخرى.

ث- أثر أبي علي عند ابن جني في (المحتسب)، وعند مكي بن أبي طالب في (الكشف)، وعند أبي عمرو الداني في (الموضح).

ج- أثر أبي علي في النحو والصرف من خلال مؤلفاته.

ح- الموازنة بين أبي علي ومعاصريه من أعلام النحاة.

خ- أثر أبي علي في أصول النحو اعتماداً على كتاب (الخصائص) لابن جني.

د- أشار المؤلف إلى المنطق في آراء أبي علي الفارسي، من خلال خطوط عامة، تمثلت في أحد فصول كتابه، وهو فصل (المنطق في الحجة).

ومن الملاحظ أن المؤلف لم يتطرق إلى (التعليقة على كتاب سيبويه) خلال سرده لمصنفات أبي علي الفارسي، وهذا المصنف سيكون ضمن المصنفات الداخلة في مجال البحث.

– محسب، (محيي الدين)، الثقافة المنطقية في الفكر النحوي (نحاة القرن الرابع الهجري نموذجا)، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ١٤٢٨ه: وقد تناول الثقافة المنطقية في القرن الرابع الهجري، فأورد نماذج من آراء أبي علي الفارسي النحوية المتأثرة بالمنطق، وذلك في باب التعريفات والعلل وطرق استدلالية أخرى، وقد ألقى الضوء على نماذج من هذا التأثر عند أبي علي الفارسي من دون أن يستوفيه في بقية المسائل.

– شعبان، (مصطفى محمود)، اعتراضات أبي علي الفارسي على النحاة وأثرها في الخالفين، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ٢٠١٤م: وقد تناول الباحث اعتراضات أبي علي الفارسي على النحاة منذ القرن الثاني الهجري حتى القرن الرابع، وتطرق للجانب المنطقي عند أبي علي الفارسي بصورة مقتضبة ظهرت في بعض الأبواب.

– الخزرجي، (رحيم جمعة)، أبو علي الفارسي في مصنفات ابن جني، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، ٢٠٠٥م: وقد تناول أبا علي الفارسي من خلال آثاره في نتاج ابن جني، وتناول من خلال فصول الكتاب المباحث الصوتية، والصرفية، والنحوية، وأصل اللغة ونشأتها، وتطرق إلى المنطق في مواطن قليلة تحتاج إلى الشرح والتفصيل.

– العيثان،(عادل معتوق محمد)، من الخلل المنهجي في أعاريب الفارسي، بحث منشور في مجلة الدراسات اللغوية بالرياض مجلد١١، عدد ٢ــ يونيو٢٠٠٩م،١٦٥_٢٠١: وتناول فيه ما عده خللاً منهجيا في أعاريب أبي علي في كتاب الشعر، وكانت له نظرات نحوية منطقية دقيقة، وبعضها بحاجة إلى تعميق البحث، للتأكد من صواب رأي الباحث حولها من عدمه.

ومن الملاحظ أن مبحث التعريفات في هذه الدراسات لم يحظى بالدراسة الكافية لتحديد علاقته بعلم المنطق.

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي والتحليلي، وذلك من خلال دراسة المادة العلمية الأساسية محل البحث، وفقا لما يأتي:

١. استقراء كتب أبي علي الفارسي: (المسائل البصريات، المسائل العسكريات، التعليقة على كتاب سيبويه) مع الاستئناس بمؤلفاته الأخرى لتلمّس المنطق الذي استخدمه أبو علي الفارسي وعناصره في تعريفاته.

٢. إحالة مسائل كل فرع من فروع المنطق المستخدم إلى بابه المستقل.

نبذة مختصرة عن أبي علي الفارسي:

هو: أبو على الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان الفارسى. وأمه عربيّة من ربيعة الفرَس، سدوسية، من سدوس شيبان. ولد ببلاد فارس، وكانت ولادته في سنة ثمان وثمانين ومائتين، رحل إلى بغداد سنة سبع وثلثمائة، واشتغل بها، أخذ عن أبي إسحاق الزجاج، وأبي بكر ابن السراج، وأبي بكر ابن دريد، وأبي الحسن علي بن سليمان الاخفش. وروى عن علي بن الحسين بن معدان، وأبي بكر بن مجاهد، وكان إمام وقته في علم النحو، وأحد من انتهت إليهم الرئاسة فيه، وعلت منزلته في النحو، حتى قال قوم من تلامذته: هو فوق المبرد، وأعلم منه، بل قيل: إنه كان فوق كل من نظر في هذا العلم، ولو عاش أبو العباس وأبو بكر وطبقتهما؛ لأخذوا عنه بلا أنفة،ولو أدركه الخليل وسيبويه لكانا يقرَّان له ويتجملان به.

دار البلاد، وأقام بحلب عند سيف الدولة بن حمدان مدة، وكان قدومه عليه في سنة إحدى وأربعين وثلثمائة، وجرت بينه وبين أبي الطيب المتنبي مجالس، ثم انتقل إلى بلاد فارس وصحب عضد الدولة ابن بويه، وتقدم عنده وعلت منزلته حتى قال عضد الدولة: أنا غلام أبي علي النحوي في النحو، وصنف له كتاب الإيضاح، والتكملة في النحو، ويحكى أنه كان يوما في ميدان شيراز يساير عضد الدولة، فقال له: لمَ انتصب المستثنى في قولنا: قام القوم إلا زيدا فقال الشيخ: بفعل مقدّر، فقال له: كيف تقديره فقال: أستثني زيدا، فقال له عضد الدولة: هلاَّ رفعته وقدرت الفعل امتنع زيد، فانقطع الشيخ، وقال له: هذا الجواب ميداني. ثم إنه لما رجع إلى منزله وضع في ذلك كلاما حسنا وحمله إليه فاستحسنه، وذكر في كتاب الإيضاح أنه انتصب بالفعل المتقدم بتقوية إلاّ.

واشتهر ذكره في الآفاق، وصنف كتبا عجيبة حسنة لم يسبق إلى مثلها، ومن تصانيفه :

- التذكرة
- المقصور والممدود
- (الحجة) تكلم فيه على مذاهب القراء السبعة الذين ثبتت قراءتهم في كتاب أبي بكر بن مجاهد رحمه الله، ووجوهها في العربية، واحتج لكل واحد منهم.
- (الإغفال) فيما أغفله الزجاج من المعاني.
- العوامل المائة
- المسائل الحلبيات
- المسائل البغداديات
- المسائل الشيرازيات
- المسائل القصريات
- المسائل العسكريات
- المسائل البصريات
- المسائل المجلسيات
- الإيضاح
- التكملة
- التعليقة على كتاب سيبويه
- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب
- نقض الهاذور
- المسائل الكرمانية
- (المسائل الذهبيات) ، وغير ذلك.

توفي يوم الأحد لسبع عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الآخر، وقيل ربيع الأول، سنة سبع وسبعين وثلثمائة -رحمه الله تعالى- ببغداد.

نبذة عن علم المنطق:

عرّف أرسطو المنطق بأنه: "آلة للعلوم،... وأن موضوعه أفعال العقل من حيث الصحة والفساد"(١).

وعرفّه الفارابي بأنه صناعة، وقد أسماه (صناعة المنطق) و(علم المنطق)، فقال: "هي الصناعة التي تشتمل على الأشياء التي تسدد القوة الناطقة نحو الصواب، في كل ما يمكن أن يغلط فيه، وتعرف كل ما يتحرّز به من الغلط في كل ما شأنه أن يستنبط بالعقل، ومنزلتها من العقل منزلة صناعة النحو من اللسان، فكما أن علم النحو يقوّم اللسان عند الأمة التي جعل النحو للسانها، كذلك علم المنطق يقوّم العقل حتى لا يعقل إلا الصواب، فيما يمكن أن يغلط فيه، فنسبة علم النحو إلى اللسان والألفاظ كنسبة علم المنطق إلى العقل والمعقولات، وكما أن النحو عيار اللسان فيما يمكن أن يغلط فيه اللسان من العبارة، كذلك علم المنطق عيار للعقل فيما يمكن أن يغلط فيه من المعقولات"(٢).

وقال عنه الغزالي: هو تعليم كيفية الانتقال من الصور الحاصلة في الذهن إلى الأمور الغائبة عنه، وأن هذا الانتقال له هيئة وترتيب إذا روعيت أفضت إلى المطلوب، وقسّمه إلى: تصوّر وتصديق، وذكر أن الموصل إلى التصور يسمى: قولاً شارحاً فمنه حدّ ورسم، والموصل إلى التصديق يسمى حجة فمنه قياس ومنه استقراء...(٣).

---

(١) يوسف كرم، تاريخ الفلسفة اليونانية، ١٤٦.

(٢) الفارابي، المنطق،ج١، ١/٥٥-٥٦.

(٣) ينظر: الغزالي، معيار العلم في فن المنطق، ١/٦٧-٦٨.

والنحو والمنطق بينهما "تشابه ما، وهو أن صناعة النحو تفيد العلم بصواب ما ننطق به، والقوة على الصواب منه بحسب عادة أهل لسان ما، وصناعة المنطق تفيد العلم بصواب ما يعقل والقدرة على اقتناء الصواب فيما يعقل. وكما أن صناعة النحو تقوم اللسان حتى لا يلفظ إلا بصواب ما جرت به عادة أهل لسان ما، كذلك صناعة المنطق تقوم الذهن حتى لا يعقل إلا الصواب من كل شيء. وبالجملة فإن نسبة صناعة النحو إلى الألفاظ كنسبة صناعة المنطق إلى المعقولات"(١).

والمهمة الرئيسة للمنطق تكمن في "أنه هو العلم الذي يبحث عن صحيح الفكر وفاسده، وهذه المهمة وضعت لها قوانين مشهورة وهي (قوانين الفكر الأساسية) التي أبرز مهامها أن تعصم الذهن من الوقوع في الخطأ، والقوانين هي:

- قانون الهوية.
- قانون عدم التناقض.
- قانون الوسط المرفوع.

فالقانون الأول يعني (الهوية) أي الشيء ذاته. أما القانون الثاني: فهو قانون عدم التناقض، ويعنى أن الفكر لا يمكن إثبات الشيء ونقيضه فعليه إما أن يفكر الإنسان ليثبت الشيء بعينه أو أن يفكر ليثبت نقيضه.أما القانون الثالث: وهو المعروف بـ (الوسط الممتنع) أو المرفوع، والذي يعنى أن (أ) إما أن تكون (أ) ولا يمكن أن تكون (أ) هي لا (أ)، فهي الصيغة الشرطية لقانون الهوية، ولغوياً تعني: الجملة الشرطية التي تتكون من

(١) الفارابي، التنبيه إلى سبيل السعادة، ٢٣١.

الشرط وجوابه"[١].

وينحصر موضوع علم المنطق "في المعلوم التصوري، والمعلوم التصديقي، وأن الموصل إلى المجهول التصوري هو المعرف أو القول الشارح، والموصل إلى المجهول التصديقي هو الحجة بأنواعها الثلاثة: القياس، والاستقراء، والتمثيل، والذي يتوقف عليه الإيصال في باب التصورات هو: الكليات الخمس، والذي يتوقف عليه الإيصال إلى المجهول التصديقي هو: القضية وأجزاؤها من الموضوع والمحمول، أو المقدم والتالي إلى غير ذلك"[٢].

ويمكن الإشارة إلى أن الكليات الخمس في المنطق أو المحمولات، تنقسم إلى ذاتية مقومة وإلى عرضية، والعرضي ينقسم إلى عرضي مفارق، وإلى عرضي غير مفارق أي لازم، وينقسم الذاتي المقوم إلى: ما لا يوجد أعم منه وهو الكلي الذي تندرج تحته كليات أخص منه، ويسمى هذا بالجنس...ويعرف بأنه: (المقول في جواب ما هو على كثيرين مختلفين بالحقيقة)، وإلى ما يوجد شيء أعم منه، وهو الكلي الذي يندرج تحت كلي أعم منه، ويسمى بالنوع، ويعرف بأنه:(المقول في جواب ما هو على كثيرين متفقين بالحقيقة)، وإلى ما يكون خاصاً لأفراد حقيقة واحدة ويسمى هذا بالفصل... ويعرف بأنه: (المقول على أفراد حقيقة واحدة أو المقول في جواب أي شيء هو في جوهره)، وينقسم العرضي إلى ما يعم الشيء وغيره، وهو العرضي العام، وهو يعرف بأنه: (المقول على أفراد مختلفة في الحقيقة)، وهو عرضي مفارق وليس جزءاً من الماهية، وإلى ما يختص به

(١) صالح (حسن بشير) علاقة المنطق باللغة عند فلاسفة المسلمين، ٣٠-٣١.

(٢) حجازي، المرشد السليم في المنطق الحديث والقديم، ٢٢.

ولا يوجد لغيره وهو الخاصة وهي تعرف بأنها: المقول على أفراد حقيقة واحدة، وليست جزءاً من الماهية"[١].

وفي مسيرة الفلسفة اليونانية يشار إلى أنها انتقلت إلى الأسكندرية، فتكونت مدارس فلسفية، ولم تعن بالتجديد في المنطق، فقد اكتفت بما كتبه أرسطو في هذه الناحية، ثم انتقلت تلك العلوم الفلسفية إلى بلاد السوريان، في: الرها، ونصيبين، وحران، وفارس، إلى أن فتحها المسلمون واختلطوا بسكانها، ودارت بينهم وبين المسلمين المناقشات والمجادلات الدينية، وقد وجد المسلمون أنهم أمام ناس لهم قوة في أسلوب الحجاج والمناقشة، لأنهم يستخدمون قوانين المنطق وقواعده، ومن هنا وجد المسلمون أنهم بحاجة إلى أن يستخدموا المنطق مع هؤلاء، فأمر الخليفة أبو جعفر المنصور بترجمة المنطق إلى اللغة العربية، وكلّف عبدالله بن المقفع بنقل كتب المنطق من اللسان السوريانى واللغة اليونانية إلى اللغة العربية[٢].

وكتب علم المنطق التي نُقلت إلى العربية بعد النقل الأول الذي قام عليه ابن المقفع إذ اقتصر على نقل كتاب المقولات وكتاب العبارة، هي:

- قاطيغوراس (المقولات) نقله حنين بن إسحق.
- باري أرمانياس (العبارة) نقله حنين إلى السرياني وإسحق إلى العربية.
- أنا لوطيقا الأولى (تحليل القياس) نقله ثيادروس إلى العربية ويقال عرضه على حنين فأصلحه.
- أنولوطيقا (البرهان) قام حنين وإسحق بترجمته إلى السرياني، ونقله متّى عن ترجمتهم إلى العربية.

---

(١) النشار (علي سامي)، المنطق الصوري منذ أرسطو حتى عصورنا الحاضرة، ١٨٩-١٩٠.

(٢) ينظر: محمد (يوسف)، المنطق الصوري والتصورات، ٣٠.

- طوبيقا (الجدل) نقله إسحق إلى السرياني، ويحيى بن عدي عن إسحق إلى العربية.
- سوفسطيقا (المغالطون) أو (الحكمة المموهة) نقله ابن ناعمة وأبو بشر متّى إلى السرياني ونقله يحيى بن عدي إلى العربية.
- ريوطيقا (الخطابة) قيل نقله إسحق إلى العربية، وإبراهيم بن عبدالله.
- أبوطيقا (الشعر) نقله أبو بشر متّى من اليوناني إلى السرياني ونقله يحيى بن عدي إلى العربية.[1]

(١) ينظر: الفارابي، الألفاظ المستعملة في المنطق، ١٠٤-١٠٦، والياسري، الفكر النحوي عند العرب، ١٣٣-١٣٤. ويلاحظ اختلاف يسير في عناوين هذه الأعمال المترجمة من مصادرها، وفضلنا ما جاء عند الفارابي لأنه الأول أو المعلم الثاني.

أثر علم المنطق في التعريفات النحوية عند أبي علي الفارسي

توطئة:

يناول هذا البحث أثر المنطق في التعريفات عند أبي علي الفارسي من خلال مبحثين هما: مبحث التعريف بالحد والرسم، ومبحث التعريف بالقسمة.

التعريف بمصطلحي الحد والرسم:

الحد:

"الحدّ مأخوذ من أصل الشيء الذي منه كونه، وفصله الذي به ينفصل من غيره، فمثلاً حد الحي هو الجسم الحساس المتحرك، فالجسم أصله أي جنسه، والحساس والمتحرك فصلاه، اللذان ينفصل بهما من غيره من الأجسام التي لا تتحرك ولا تحس، وكذلك حد الديار فإنه مأخوذ من المدينة والمحلة اللتين هي منهما، ومن الجهات التي تنفصل بها من غيرها"(١).

وقد تناوله جابر بن حيان فقال: "الغرض من الحد هو الإحاطة بجوهر المحدود على الحقيقة، ولا يدخل فيه ما ليس منه، ولذلك صار لا يحتمل زيادة ولا نقصاناً، إذ كان مأخوذاً من الجنس والفصول المحدثة للنوع، إلا ما كان من الزيادات من آثار فصوله المحدثة لنوعه بالكل لا بالجزء... ألا ترى أنا إذا قلنا في حد الإنسان: إنه حي ناطق مهندس أو نحوي أو كاتب كانت نقص ضرورة المحدود وهو الإنسان، لأن من ليس بكاتب أو نحوي أو مهندس بمقتضى هذا الحد لا يجب كونه إنساناً".(٢)

---

(١) ابن وهب الكاتب، البرهان في وجوه البيان، ٦٩.

(٢) حيان (جابر)، رسائل جابر بن حيان، ٩-١٠.

الرسم:

الرسم قسمان، هما: الرسم التام، والرسم الناقص، فالرسم التام: هو ما كان تعريفا للشيء بذكر جنسه القريب مع خاصته اللازمة الشاملة، مثل: الإنسان حيوان ضاحك. أما الرسم الناقص: فهو ما كان تعريفا للشيء بذكر خاصته اللازمة الشاملة وحدها، أو مع جنسه البعيد، أو مع عرضه العام، مثل تعريف الإنسان بأنه: كاتب(١).

(١) ينظر: محمود (يوسف)، المنطق الصوري، ٦٩-٧٠.

المبحث الأول :التعريف بالحد والرسم

تعريف الاسم:

عرّف أبو علي الفارسي الاسم، فقال: "الاسم المطلق ما دل على معنى، وجاز الإخبار عنه"[١]، فكما يبدو من هذا التعريف أن أبا علي وظف فيه عنصرين من الكليات الخمس، وتناوله من خلال الدلالة، والخصائص الذاتية للاسم، فهو يعرّفه من خلال الجنس والفصل، ومن خلال دلالته، وخصائصه، فيعرّفه بأنه ما دل على معنى، وجاز الإخبار عنه، ويمكننا تحليل هذا التعريف وفق النقاط الآتية:

أولاً: **التعريف بالجنس والفصل**:

فالجنس في تعريف أبي علي للاسم هو: الاسم النكرة (ما)، في قوله: (ما دل)، والنكرة تقابل الجنس في المنطق، و(ما) خبر للاسم المطلق، أو خبر لمبتدأ ثانٍ محذوف تقديره (هو)، وقد جاءت (ما) نكره موصوفة بمعنى (شيء)، فكأنه قال: الاسم المطلق (شيء) دل على معنى.

أما الفصل فهو قوله : (دل على معنى) ، إذ فصل بين الاسم وسائر الأشياء التي تشترك معه في الشيّئيّة بدلالته على المعنى، وجملة (دل على معنى) صفة لاسم النكرة (ما) والصفة في المنطق تقوم مقام الفصل النوعي، وقد جاء أبو علي بالفصل المنطقي واضحاً في قوله عن الاسم:"ففصلَ (ما دل على معنى) بينه وبين الفعل الذي يدل على معنيين".[٢] ومن الفصل – أيضاً– الكائن للاسم قول أبي علي: "ومن ذلك أيضًا جواز الكناية عنه نحو: ضربته: وأكرمته فالكناية على هذا الحد لا تكون إلا عن الأسماء"[٣].

---

(١) الفارسي، التعليقة، ١٤/١.

(٢) الفارسي، العسكريات، ٥٥.

(٣) الفارسي، العسكريات، ٥٥.

ثانياً: الدلالة:

جملة: (دل على معنى)، تشير إلى الدلالة كما تشير إلى الفصل، وهي: "فهم أمر من أمر، أو كون الشيء بحالة أو صفة بحيث يلزم من إدراكها إدراك شيء آخر"[١]. وقد ورد في كتب المنطق أن الدلالة تنقسم إلى قسمين: دلالة لفظية، ودلالة غير لفظية، وكل منهما ينقسم إلى: دلالة عقليّة، ودلالة طبيعيّة، ودلالة وضعيّة. والذي يُعنى به المنطقي من هذه الدلالات هي: الدلالة اللفظية الوضعية، وعُرّفت الدلالة اللفظيّة الوضعيّة، بأنها: كون اللفظ بحالة أو صفة، بحيث يلزم من العلم به العلم بالمعنى، ويكون الوضع اللفظي في هذه الدلالة بإزاء المعنى ليدل عليه، ثم إن الدلالة اللفظية الوضعية قُسّمت إلى ثلاثة أقسام:

- مطابقية.
- تضمنيّة.
- التزاميّة.[٢]

وإذا علمنا أن الدلالة اللفظية الوضعية المطابقية، هي: دلالة اللفظ على ما وضع له، نستطيع القول إن عنصر تعريف الاسم بالدلالة في تعريف أبي علي ، يدخل في إطار الدلالة المطابقيّة، التي يُعنى بها المنطق، فهو يقول: (ما دل على معنى) ، وهذا التعريف لا يحتمل إلاّ مطابقة اللفظ للمعنى، أي أن الدلالة الواردة في تعريف أبي علي للاسم هي (دلالة منطقيّة مطابقيّة).

(١) ينظر: حجازي، المرشد السليم إلى المنطق الحديث والقديم، ٤٥.

(٢) ينظر: حجازي، المرشد السليم إلى المنطق الحديث والقديم، ٤٦.

ونجد المشترك بين أبي علي، وبين أحد كبار المنطقيين، وهو أبو نصر الفارابي (ت ٣٣٩هـ)[١] في تعريف الاسم من خلال المقارنة بين التعريفين، فالفارابي يعرّف الاسم بأنه:" كل لفظ مفرد دالّ على معنى، من غير أن يدل بذاته على زمان المعنى"[٢]، لنجد المشترك بينه وبين أبي على في: "دلالة المعنى"، فأبو علي يقول في تعريفه: "هو ما دل على معنى"، والفارابي، يقول: "هو الدّال على معنى" ، ولا يخفى التطابق بينهما في جزئية الدلالة على المعنى، وإن كان هناك فرق بينهما في تحديد الجنس، فأبو علي أتى بالجنس البعيد (ما) أي (شيء)، بينما جاء الفارابي بالجنس القريب (لفظ).

ولعله مناسب أن نستدل على اهتمام أبي علي بالمعنى بجوابه لابن خالويه عندما قال: "أحفظ للسيف خمسين اسماً، فتبسم أبو علي وقال: ما أحفظ له إلا اسماً واحداً وهو السيف. قال ابن خالويه: فأين المهند والصارم وكذا وكذا؟ فقال أبو علي: هذه صفات. وكأن الشيخ لا يفرق بين الاسم والصفة".[٣]، وقد تطرق الغزالي لهذا المعنى، فقال: "ولكن قد يتحد الموضوع ويتعدد الاسم بحسب اختلاف اعتبارات يظن أنها مترادفة ولا تكون كذلك؛ فمن ذلك أن يكون أحد الاسمين له من حيث موضوعه، والآخر من حيث هو له وصف، كقولنا سيف وصارم؛ فإن الصارم دل على موضوع موصوف بصفة الحدة بخلاف السيف، ومن ذلك أن يدل كل واحد على

---

(١) أبو نصر محمد بن محمد بن طرخان الفارابي، التركي الحكيم المشهور، صاحب التصانيف في المنطق وغيره، وهو أكبر فلاسفة المسلمين، ولم يكن فيهم من بلغ مرتبته في فنونه. (وفيات الأعيان، ٥/١٥٣- ١٥٦).

(٢) الفارابي، الألفاظ المستعملة في المنطق، ٤١.

(٣) السيوطي، المزهر، ١/٣١٨.

وصف للموضوع الواحد كالصارم والمهند، فإن أحدهما يدل على حدته والآخر على نسبته"[١].

وقال السيوطي: "السيف والصارم فإنهما دلا على شيء واحد لكن باعتبارين: أحدهما على الذات والآخر على الصفة".[٢]، وقال ابن فارس: "ويسمى الشيء الواحد بالأسماء المختلفة. نحو: السيف والمهند والحسام، والذي نقوله في هذا: إن الاسم واحد وهو (السيف) وما بعده من الألقاب صفات، ومذهبنا أن كل صفة منها فمعناها غير معنى الأخرى"[٣].

فأبو علي في قوله عن السيف وأن مرادفاته الأخرى ما هي إلا صفات، وكأنه يقول بنكران الترادف جعل بعض المتأخرين يهاجم هذا القول ويسعى إلى تفنيده، بل لعله يبرر لمن قال بذلك، فيقول:"ولا نكاد نرى من كتب هؤلاء العلماء شواهد أو نصوصاً قديمة يستدل منها على ما يمكن أن يكون بين الدلالات من فروق، وأغلب الظن أن ما التمسوه من تلك الفروق لم يكن إلا من وحي خيالهم، أو لعلهم قد عز عليهم أن يروا تلك الكثرة من الألفاظ المترادفة في اللغة العربية، وحسبوها مما يشوه اللغة، أو يوقع فيها اللبس والإبهام، فعمدوا إلى بعضها وفرقوا بين دلالاتها دون أن يكون لهم فيما صنعوه أي سند من نصوص اللغة واستعمالاتها، وكان هذا بعد أن استقرت الدولة العربية، وارتقت العقول، وبدأ المفكرون يعنون بدقة المعاني وأحكامها"[٤].

---

(١) الغزالي، معيار العلم في فن المنطق، ٨٤.

(٢) السيوطي، المزهر، ٣١٦/١.

(٣) ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، ٥٩.

(٤) أنيس، دلالة الألفاظ، ٢١٧.

إلاّ أن محيي الدين محسب يرى أن القول بإنكار الترادف عند أبي علي وغيره هو محاولتهم إثبات أن اللغة منطقية بأكثر مما يرى المناطقة منطقهم، فيقول: "لقد كان أبو علي ومن تابعه في إنكار هذه الظواهر يريدون أن يثبتوا أن العربية لغة منطقية بأكثر مما يرى المناطقة منطقهم... الأمر أن هؤلاء المنكرين لهذه الظواهر قد خرجوا باللغة من كونها لغة طبيعية إلى كونها لغة فلسفية، ولعل أهم فارق بين اللغة الفلسفية واللغة الطبيعية هو أن الأولى تسند اسماً واحداً لكل فكرة، وفكرة واحدة لكل اسم، في حين أننا نجد في اللغة الطبيعية -كما يلاحظ ويلكنز- فيضاً من المترادفات، ونقصاً في الأسماء التامة للأشياء، واتجاهاً عاماً نحو المشترك اللفظي"[١].

وفي تناول أبي علي للفعل يظهر مصطلح الخاص والعام عند استدلاله على أن الفعل مأخوذ من المصدر فيقول: "والدليل على أن الفعل مأخوذ من المصدر أنّ هذه المصادر تقع دالةّ على جميع ما تحتها، ولا تختص شيئًا منه دون شيء. ألا ترى أنّ (الضرب) يشمل جميع هذا الحدث، ولا يخص ماضيًا منه من حاضر، ولا حاضرًا من الآتي. وأنّ هذه الأمثلة تدل على أحداث مخصوصة، وحكم الخاص أن يكون من العام، ويستحيل كون العام من الخاص"[٢]، وهذا أثر منطقي واضح يجعل المصدر (جنساً) يدل على جميع ما تحته، وتظهر -أيضاً- إشارته بوضوح إلى (الجنس) في قوله: "والأحداث تدل على معان مجردة مفردة، والمفردة في الرتبة أسبق من المركبة".[٣]

(١) محسب، الثقافة المنطقية في الفكر النحوي، ١١١ [بتصرف يسير].

(٢) الفارسي، العسكريات، ٥٧.

(٣) الفارسي، العسكريات، ٥٧.

وفي تعريف أبي علي للإعراب، يقول:"الإعراب تغيّر أواخر الكلم"[١]، وهو حد منطقي يقوم على الجنس والخاصة، إذ يظهر أن (تغيّر) جنس عام يقع لسائر الأشياء، و (أواخر الكلم) خاصية للإعراب، و(تغيّر) أيضاً نكرة أضيفت إلى معرّف بالإضافة، فأكسبها تعريفاً درج بها من العام إلى الخاص، وقد أشار بعض الباحثين إلى أن بعض المقولات النحوية كالإضافة تخرج اللفظ من إطار العموم المبهم إلى إطار التخصيص الواضح، تماماً كما هي وظيفة الحد المنطقي[٢].

ويستكمل أبو علي تعريفه للإعراب بهذا التوضيح المقسّم منطقياً:"وما تختلف به أواخر الكلم للإعراب: الحركة، أو السكون، أو حرف غير حركة. فالحركات على ضربين: حركة ظاهرة في اللفظ مسموعة منه، وحركة منوية، غير خارجة إلى اللفظ"[٣].

ثالثاً: الخاصيّة المميزة:

وهي التي يتميز بها الاسم عن بقية أنواع الكلم؛ فأبو علي في تعريفه للاسم؛ تناوله – أيضاً– من خلال خاصيّته، وهي (الإخبار عنه)، وهذا يتوافق تماماً مع نظرية الرسم التي تقوم على ذكر الخاصيّة المميزة للشيء المعرّف.[٤]

ثم بعد أن تناول أبو علي تعريفه للاسم من خلال النقاط السابقة يتناوله بالشرح، فيقول: "كالنكرات التي هي أسماء الأنواع وما اشتُق منها

---

(١) الفارسي، العسكريات، ١٠٩.

(٢) ينظر: محسب، الثقافة المنطقية في الفكر النحوي، ٧٩.

(٣) الفارسي، العسكريات، ١٠٩.

(٤) محسّب، الثقافة المنطقية في الفكر النحوي، ٨٤.

من الصفات"[١]، وهو في قوله: (كالنكرات التي هي أسماء الأنواع) يستوحي مقولة (الجنس) من الكليات الخمس في المنطق، التي تقابلها النكرة، "فمقولة (النكرة) في النحو توازي تماماً مقولة الجنس في المنطق"[٢]. فقد بدأ بالأعم ثم الأخص، فقال (أسماء الأنواع) ليوقعها على النكرات التي هي جنس يندرج تحته أنواع، فالجنس مثل قولك: حيوان، ويندرج تحته أنواع، مثل: فرس، فالحيوان (جنس)، والفرس (نوع)، فالأنواع وإن كانت تشترك مع الأجناس في الاسمية إلا أنها أخص منها، وأقرب إلى التعريف. وعلى أن هناك من الأسماء ما لا يجوز الإخبار عنه، ويقع خارج دائرة تعريف أبي علي للاسم، يقول عن ذلك: "وما كان من الأسماء لا يجوز أن يخبر عنها مع دلالتها على معنى، فلِمُشابَهتِها الحروف نحو (إذْ) و(أين)، وما أشبه ذلك، وهي الأسماء المشابهة للحروف المقيدة بذلك، وإنما حكمنا لها بأنها أسماء مع امتناعها من أن يخبر عنها أنها اختصت بخاصة لا تكون إلا للأسماء، كـ (إذ) التي اختصت بالإضافة، و(أين) التي تتمِّمُ مع اسم آخر كلامًا، وهذا من خواص الأسماء دون الحروف، ولها خواص أُخَر غير هذه"[٣]. فهو بذلك يعمد إلى الخواص المميزة -أيضاً- لهذه الأسماء، فهي وإن كانت تفتقد إلى خاصية الإخبار عنها، إلا أنها تنطوي على خواص أُخر، كالإضافة، وتتميم الكلام. وهذا يؤكد اسميتها من ناحية، ويوحي بتعامل أبي علي معها من خلال نظرية الرسم المنطقية، إذ عمل على إبراز خواصها المميّزة، كما أنه في تعريفه لها يمزج بين نظرية الرسم وطرق منطقية أخرى كالاستدلال،

(١) الفارسي، التعليقة، ١/١٠.

(٢) محسّب، الثقافة المنطقية في الفكر النحوي، ٧١.

(٣) الفارسي، التعليقة، ١/١٤-١٥.

فمن واقع تعريفه للأسماء غير المتمكنة، أو المشابهة للحروف كما يسميها، تظهر طريقة الاستدلال ذات المقدمتين والنتيجة، فاستدل على إسمية (إذ) بهذه الصورة:

- المقدمة الكبرى: ما يقبل الإضافة فهو اسم.
- المقدمة الصغرى: (إذ) تقبل الإضافة.
- النتيجة: إذن،(إذ) اسم.

واستدل على إسمية (أين) بهذه الصورة:

- ما تمّم مع اسم آخر كلاماً فهو اسم.
- (أين) تتمّم مع اسم آخر كلاماً.
- إذن، (أين) اسم.

ويقول أبو علي في تعريفه للاسم المُتَمَكّن: "هو ما لم يشابه الحروف، وكان من الأسماء النكرات الواقعة على الأنواع الذي يعتقبه التعريف بعد التنكير"[1]، ويظهر في هذا التعريف التوسع في الخواص بخلاف التعريف العام للاسم، فتعريف النوع يكون أوسع من تعريف الجنس، فمثلاً عند التعريف لجنس الحيوان، تقول: كائن حي، وعند التعريف للإنسان الذي هو (نوع) تقول: كائن حي ناطق، فيظهر التوسع في النوع أكثر منه في الجنس، فأبو علي يعرّف الاسم المتمكّن كونه يحتمل أن يكون (جنسا) من ناحية، (ونوعا) من ناحية أخرى، فهو (جنس) إن لم يضامّ الأسماء غير المتمكنة، مثل: رجل، وهو (نوع) عند مضامته لها، فمن هنا أتى التوسّع في التعريف.

فهو يوضح في هذه المسألة:(بأن الاسم المتمكن لا يشابه الحروف، ومن الأسماء الواقعة على الأنواع، ويعتقبه التعريف بعد التنكير)، وهذه

(١) الفارسي، التعليقة، ١٦/١.

الخواص هي ما تميّزه عن الاسم غير المتمكن، ويتضح من خلال ذلك أن أبا علي ما زال يتعامل مع هذه التعريفات من خلال نظرية الرسم المنطقية، إذ عمد إلى تجلية الخواص المميّزة للمعرَّف. ولعله من المناسب إيراد ما قاله ابن الخشاب عن إكثار النحويين في حد الاسم، وأقرب ما حدّوه به إلى الصحة، يقول ابن الخشاب:"وأما حده (أي الاسم) فقد أطال الناس فيه وأكثروا، وأقرب ما حدوه به إلى الصحة عند تحقيق النظر قول من قال: الاسم لفظ يدل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان محصل. فقولهم: (لفظ) هو جنس للاسم، قريب منه، وهكذا يجب أن يوضع في أول الحد جنس المحدود الأقرب، ثم يؤتى من بعده بالفصول التي تميز المحدود من الأنواع المشاركة له في جنسه. وقولهم: (دال على معنى في نفسه) فصل يميز الاسم من الحرف، لأن الحرف يدل على معنى لكن في غيره وقولهم: (غير مقترن بزمان) فصل يميزه من الفعل، لأن الفعل يدل على معنى في نفسه، ولكن مقترن بزمان ذلك المعنى. وقولهم: (محصل) احتراز من المصدر واسم الفاعل وما جرى مجراهما من الأسماء الدالة على معنى مقترن بزمان، أزمنة هذه مبهمة غير معينة ولا محصلة"[(١)].

وقد أكثر النحاة في حدودهم المنطقية فهذا الزمخشري يحدّ الكلمة فيقول: "الكلمة هي اللفظة الدالّة على معنى مفرد بالوضع. وهي جنسٌ تحته ثلاثة أنواع: الاسم، والفعل، والحرف"[(٢)].

ويشرح ذلك ابن يعيش فيقول: "اعلم أنّهم إذا أرادوا الدلالة على حقيقة شيء وتمييزه من غيره تمييزًا ذاتيًّا حدّوه بحدّ يُحصِّل لهم الغرضَ

(١) ابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل،٧-٨.

(٢) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ٢٣.

المطلوبَ، وقد حدّ صاحب الكتاب الكلمة بما ذكر، وهذه طريقة الحدود أن يُؤْتَى بالجنس القريب، ثمّ يُقْرَن به جميع الفُصول، فالجنسُ يدلّ على جَوْهَر المحدود دلالةً عامّةً، والقريبُ منه أدَلُّ على حقيقة المحدود، لأنّه يتضمّن ما فوقَه من الذاتيّات العامّة؛ والفصلُ يدلّ على جوهر المحدود دلالةً خاصّةً"[١]. ومن الواضح أن هذا التعريف لا يختلف عن التعريف الأرسطي في شيء[٢].

ويعرف الغزالي الاسم على شرط المنطقيين فيقول: "الاسم صوت دال بتواطؤ مجرد عن الزمان، والجزء من أجزائه لا يدل على انفراده ويدل على معنى محصل، ولما كان الحد مكوناً من الجنس والفصول وتذكر الفصول للاحترازات، كان قولنا (صوت) جنساً، وقولنا (دال) فصلاً يفصله عن العُطاس والنحنحة والسُّعال وأمثالها، وقولنا (بتواطؤ) يفصله عن نباح الكلب فإنه صوت دال على ورود وارد لكن لا بتواطؤ، وقولنا: (مجرد عن الزمان) نحو، قولنا: يقوم وقام وسيقوم، فإن كل واحد صوت دال بتواطؤ، وقولنا الجزء من أجزائه لا يدل على انفراده احترازاً عن المركب التام، كقولنا: زيد حيوان، فإن هذا يسمى خبراً وقولا لا اسماً، وقولنا (يدل على معنى محصل) احترازاً عن الأسماء التي ليست محصلة، كقولنا: لا إنسان، فإنه محصل احترازاً عن الأسماء التي ليست محصلة كقولنا لا إنسان، فإنه لا يسمى اسماً مع وجود جميع أجزاء الحد فيه سوى هذا الاحتراز"[٣].

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ١/٧٠.

(٢) الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ٧٦.

(٣) الغزالي، معيار العلم في فن المنطق، ٧٩.

تعريف الكلام:

في القول عن الكلام ينفرد أبو علي عمَّا جرت به عادة كثير من المتقدمين، فيقول: "الكلام يأتلف من ثلاثة أشياء: اسم، وفعل، وحرف"[١]، ولم يقل الكلام ثلاثة أشياء، ليتناول عبدالقاهر الجرجاني هذا الملحظ في كتابه (المقتصد في شرح الإيضاح)، فيقول: "اعلم أن الألف واللام في (الكلام) لاستغراق الجنس، فلا يريد به كلاماً دون كلام، كما أنك إذا قلت: الرجل خير من المرأة، لم ترد به رجلاً دون رجل، وإنما تقصد الشياع واستغراق الجنس، فليس من كلام إلا وقد اشتمل عليه قوله: الكلام، كما أنه ليس من رجل إلا وقد أحاط به الرجل في قولك: الرجل خير من المرأة، وإنما سمّي كلاماً ما كان جملة مفيدة نحو زيد منطلق، وخرج عمرو. وقوله: (يأتلف) حقيقته بأن تقع الألفة بين الجزئين، وإنما قال: (يأتلف من ثلاثة أشياء) ولم يقل الكلام ثلاثة أشياء، على ما جرت عادة كثير من المتقدمين لأجل أن ذلك لا يخلو من غرضين: أحدهما: أن يُراد أن الكلام ما يجتمع فيه هذه الثلاثة. والثاني: أن يراد أن كل جزء من هذه الأجزاء يكون كلاماً، كما أنك إذا قلت: العلم هو نحو ولغة وفقه؛ احتمل أن تريد أن كل واحد من هذه الأنحاء هو النوع النفيس، وأن تريد أن العلم لا يكون حتى يجتمع هذه الثلاثة، وكل واحد من هذين الغرضين فاسد، لأجل أن قولك: زيد منطلق، وخرج عمرو، كلام مفيد، وليس بمشتمل على الأجزاء الثلاثة، وقولك: زيد، وخرج، من غير اسم مفيد وكذا كل جزء انفرد كان عارياً من الإفادة، فلما أدى قولهم: الكلام ثلاثة أشياء إلى هذا الفساد ترك أبو علي استعماله إلى ما يصح، وهو قولهم: الكلام ثلاثة أشياء، لأن ها هنا بمنزلته

(١) الفارسي، الإيضاح، ٦.

في قولك: خرجت من البصرة. ولو قصد حذف الائتلاف لوجب أن يقال: ألفاظ الكلام أو أجزاء الكلام ثلاثة أشياء، أو الكلم، أن الكلم جمع كلمة، والكلمة تقع على كل جزء حرفاً كان أو اسماً أو فعلاً"[١].

تعريف الفعل:

يحدّ أبو علي الفعل فيقول: وأما الفعل فما كان مسنداً إلى شيء، ولم يسند إليه شيء.[٢]

وهذا الحد كما يقول الجرجاني "مشتمل على ثلاثة أنواع من الاحتراز:

أولها: احتراز من الاسم الذي يخبر عنه، نحو زيد، وعمرو، والعلم، والجهل، لأن الاسم إذا لم يستقم أن يكون مخبراً عنه، ومسنداً إليه شيء على وجه من الوجوه فقد انفصل من الأسماء التي يصح الإخبار عنها، والإسناد إليها.

والثاني: احتراز من الاسم الذي يكون مسنداً إلى غيره البتة، نحو: متى وإذا، وما شاكلهما، لأجل أن الفعل يكون مقدّماً على ما يسند إليه كما ذكر من قوله: خرج عبدالله، وهذه الأسماء إذا أسندت إلى شيء كان مرتبتها بعده، تقول: القتال إذا خرج زيد، فيكون خبراً عن القتال، ولا يكون أعني القتال مؤخراً عنه، فإن قلت: إذا خرج زيد القتال، كان النية به التأخير، كما أنك إذا قلت: منطلق زيد، كان منطلق مؤخراً في التقدير وإن تقدّم في اللفظ، وكذا متى وأين؛ إذا قلت: أين زيد، فمرتبة (أين) أن يقع بعد زيد، إلا أن التقديم وجب لأجل تضمّنه معنى الاستفهام، وهكذا حكم (كيف) وما أشبهه، والفعل لا يكون مؤخراً في النيّة البتة، ألا ترى أنك تقول: ضرب

---

(١) الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ج١، ٦٨-٦٩.

(٢) الفارسي، الإيضاح، ٧.

الزيدان، فلا يجوز أن تؤخر (ضرب) عنهما، فتقول: الزيدان ضرب، فلو كان للفعل أصل في تأخره عن الفاعل المخبر عنه المسند إليه لوجب أن يجوز ما ذكرنا من قولك: الزيدان ضرب، وإذا كان الفعل مقدّماً على ما يسند إليه البته لم تدخل عليه الأسماء التي تكون مستندة إلى غيرها... والثالث: احتراز من الحرف لأنه لا يكون مسنداً ولا يسند إليه"(١).

فجدير بالذكر أن شرح الجرجاني لكتاب الإيضاح يعتمد في بعض مسائله على علم المنطق، فأثر علم المنطق البارز في بعض مسائل أبي علي يشرحه الجرجاني -أيضاً- بعلم المنطق، وليس التناول لعلم المنطق بدعاً في مصنفات الجرجاني، إذ نجد من الباحثين من يؤكد على أن أثر علم المنطق قد ظهر في أشهر مصنفاته (دلائل الإعجاز)، فيقول: "ولا يسع من يقرأ (دلائل الإعجاز) إلاّ أن يعترف بما أنفق عبدالقاهر من جهد صادق خصب في التأليف بين قواعد النحو العربي وبين آراء أرسطو العامة، في الجملة، والأسلوب، والفصول، وقد وفّق عبدالقاهر فيما يحاول توفيقاً يدعو إلى الإعجاب"(٢).

وقد تناول العكبري – أيضاً- حدّ أبي علي للفعل فقال: "وَقَالَ أَبُو عَليّ: (الفعل مَا أُسند إِلى غيره، ولم يُسند غيره إليه) وَهَذَا يقرب من قولهم في حد الاسم: ما جاز الإخبار عنه، لِأَن الإسناد والإخبار متقاربان في هذا المعنى.

---

(١) الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ٧٧-٧٨.

(٢) ينظر: قدامة، نقد النثر أو كتاب البيان، من مقدمة طه حسين، ٣٠، ملاحظة: حقق الكتاب ونشر بعنوان: "البرهان في وجوه البيان" لمؤلفه ابن وهب، وقد نُسب في تحقيقه السابق لقدامة بن جعفر بعنوان"نقد النثر" والصحيح أنه لابن وهب بالعنوان المذكور، وقد تم الاقتباس من مقدمته لطه حسين دون متنه.

وهذا الحد رسمي، إذ هو علامة، وليس بحقيقي، لأنَّه غير كاشف عن مدلول الفعل لفظاً، وإنما هو تمييز له بحكم من أحكامه"[١].

والعكبري في هذا الشرح يرى أن حد أبي علي للفعل هو حدّ رسمي أي: يخضع لمقاييس نظرية الرسم التي تعتمد على الخاصيّة المميزة للمعرَّف، حيث تقوم هذه النظرية على التعريف من خلال الجنس البعيد والخاصية وهو: (الرسم التام)، أو الخاصيّة فقط وهي: (الرسم الناقص)، ويمكننا القول إن تعريف أبي علي للفعل هو رسم تام، حيث جاء بالجنس البعيد وهو : (ما)، والخاصية وهي: إسناد الفعل إلى غيره.

ويشير بعض المناطقة إلى أن الحد التام للفعل، أن يقال: "الفعل لفظ مفرد يدل بالوضع على معنى مستقل بنفسه، ويتعلق بشيء لا بعينه في زمان من الأزمنة الثلاثة يعينه على ذلك التعلق"[٢].

وأشاروا –أيضاً– إلى أن الأقوال تنحل إلى ثلاثة أشياء:

أسماء، وأفعال، وحروف، وتشترك في أربعة أشياء، وهي كونها: ألفاظاً، مفردة، دالة على المعاني، بالوضع والتواطؤ. وأن المعنى الجامع لهذه الأربعة جنسها، وتفترق بفصلين، هما: دلالتها في نفسها، أو في غيرها.[٣] وما هو: دالّ في نفسه، أو دالّ في غيره، جنس ينقسم إلى فصلين، هما التعلق بزمان معين من الأزمنة الثلاثة، أو التجرد من ذلك.[٤]

---

(١) العكبري، مسائل خلافية في النحو، ١/ ٦٨.

(٢) ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، شرح الطوسي، ١٤٧.

(٣) ينظر: ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، شرح الطوسي، ١٤٥.

(٤) ينظر: ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، شرح الطوسي، ١٤٦.

ويبدو من كلام المناطقة أن الفصل قد يحل محل الجنس، والجنس محل الفصل، فهم يقسمون الجنس إلى بعيد، ووسط، وقريب، وتحل حسب دلالة المعنى محل الأنواع والفصول النوعية.

تعريف الحرف:

نجد أبا علي كذلك يطبق الدلالة المنطقية، ونظرية الرسم عند تعريفه للحرف، فيقول: "وأما الحرف فما دل على معنى ولم يَجُز الإخبار عنه ولا أن يكون خبرًا"(١)، ويظهر أن الدلالة في هذا التعريف دلالة منطقيّة تضمنيّة وليست مطابقيّة.

الجنس والنوع في بعض مسائل أبي علي:

يظهر الجنس والنوع في قوله: "إذا قلت: عبدُ اللهِ نِعْمَ الرجلُ، فالرجل هو عبدُ اللهِ ولست تريد أن تخبر عن عبدِ الله بعينه، أي ليس الرجل هو عبدُ اللهِ بعينِه ولكنه يكون عبدُ الله وغيره، فالرجل أعَمُّ من عبدِ الله، وقد عاد إلى عبد الله ذِكْرٌ مِنَ الرَّجُلِ"(٢).

فأبو علي تناول هذه المسألة من خلال كلّيتين من الكليات الخمس، هما: الجنس والنوع، فقال:(أي ليس الرجل هو عبدالله بعينه، ولكنه يكون عبدالله وغيره)، فأكد أن المقصود بـ (الرجل) هو عموم جنس الرجل، وإن كان المتعارف عليه في الأجناس أنها نكرات، إلا أن الألف واللام في (الرجل) التي أخرجته من التنكير هي اللام الجنسية المستغرقة لسائر أفراد الجنس "وذلك كقولهم قد كثر الدرهم والدينار في أيدي الناس، لا يراد به تعريف درهم بعينه، ولا دينار بعينه، وإنما يراد به الجنس، ومن ذلك قولك:

---

(١) الفارسي، التعليقة، ١٦/١.

(٢) الفارسي، التعليقة،٣٢٢/١

المؤمن أفضل من الكافر؛ لست تريد مؤمنا بعينه؛ وإنما تريد تفضيل جنس المؤمنين على الكافرين، ومن ذلك قولهم: الرجل أفضل من المرأة، ومنه قولهم: قد أيسر فلان؛ فصار يشتري الفرس العتيق، والغلام الفاره، والخادمة الحسناء، ولا يراد به الواحد من الجنس؛ وإنما يراد ما كان من هذا الجنس"(١).

وعن إبهام (الرجل) في (نعم الرجل زيد) يقول ابن الخشاب: "لما قصدت مدح زيد في قولك: نعم الرجل زيد وأردت المبالغة في مدحه مدحت جنسه كله، وأبهمت ذكره وطويته فيه، ثم اختصصته من بعد ذلك بالذكر وعيّنته، فكان ذلك أبلغ في مدحه من سياقة المدح إليه في أول وهله على المألوف في باب الإخبار، وهذا مذهب متسع في كلامهم واستعمالهم، وإذا أرادوا اختصاص ممدوح أو مذموم بمدح أو ذم ذكروا جنسه، ثم اختصوه بالذكر بعده، ليكون له – بالاختصاص بالذكر وإفراده به – ميزة عليه وتفضيل"(٢).

بل نجد ابن الخشاب من خلال شرحه لجملة: نعم الرجل زيد، يجعلها مركّبة من جملتين، فيقول: "الاسم المخصوص بالمدح أو الذم خبر مبتدأ محذوف، وذلك المبتدأ لا يظهر، وتقديره هو، كأنك لمّا قلت: نعم الرجل، قال لك قائل، من هذا المقصود بالمدح، أو الذم، إن كان ذمًّا، فقلت: زيد، أي: هو زيد"(٣).

(١) الزجاجي، اللامات، ٤٤/١.

(٢) ابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، ١٤٠.

(٣) ابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، ١٤٣.

يقول الغزالي في كتابه (معيار العلم) وقد تناول الألف واللام في (الرجل): "اللفظ الكلي هو الذي لا يمنع نفس تصوّرِ معناه عن وقوع الشِّركة فيه، فإن امتنع امتنع بسبب خارج عن نفس مفهومه ومقتضى لفظه، كقولك: الإنسان والفرس والشجر، وهي أسماء الأجناس والأنواع والمعاني الكلية العامة، وهو جارٍ في لغة العرب في كل اسم أدخل عليه الألف واللام لا في معرض الحوالة على معلوم معين سابق، كالرجل فهو اسم جنس، فإنك قد تطلق وتريد به رجلا معيناً عرفه المخاطب من قبل، فتقول: أقبل الرجل فتكون الألف واللام فيه للتعريف أي الرجل الذي جاءني من قبل، فإذا لم تكن مثل هذه القرينة، كان اسم الرجل اسماً كلياً يشترك في الاندراج تحته كل شخص من أشخاص الرجال"(١).

إذن (الرجل) جنس، و(عبدالله) نوع في هذه المسألة، على أنها تحتمل وجهاً آخر من الكليات الخمس، وهو يأتي وفق ترتيب الكليات الخمس على هذه الصورة:

-رجل (فصل).

-عبدالله (خاصّة).

وذلك إذا قيست إلى النوع وهو (إنسان)، والجنس وهو (حيوان).

فيصبح (رجل) فصلاً، و(عبدالله) خاصّة، أي: إن (عبدالله) اسم خاص بهذا الرجل في هذا المقام، دون النظر إلى مشاركة غيره له هذا الاسم في مقامات أخر، فالمقصود هو رجل بعينه يحمل هذا الاسم، وأيًّا كانت منزلتهما من الكليات الخمس، فهما في مسألة عالجتهما منطقيًا.

(١) الغزالي، معيار العلم، ١/ ٧٣.

والقسمة المشهورة لهذه الكليات الخمس، تقسّم على "أن كل لفظ مفرد إما أن يدل على واحد أو على كثير، والدال على الواحد هو اللفظ الشخصي، وأمّا الدّال على الكثير؛ فإما أن يدل على كثيرين مختلفين بالنوع، أو كثيرين مختلفين بالعدد، والدال على كثيرين مختلفين بالنوع؛ إما أن يكون ذاتيًّا، ويكون في جواب ما هو، أو في جواب أي شيء هو، فيجعلون الدال على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ما هو جنساً، والدال عليه في جواب أي شيء هو فصلاً... والدّال على كثيرين مختلفين بالعدد إمّا أن يكون في جواب ما هو، وهو النوع، وإما في جواب أي شيء هو، وهو الخاصّة"[١].

"والشيء الذي هو نوع لشيء قد يصير جنساً لشيء آخر".[٢] فمن الأنواع ما يكون بالقياس إلى ما تحته جنس، وبالقياس إلى ما فوقه نوع.

ثم يظهر –أيضاً– في هذه المسألة القول بالعموم والخصوص، مما يشير إلى قصد التعامل مع المسألة من خلال المنطق، فهو يقول: " فالرجل أعَمُّ من عبدِ الله، وقد عاد إلى عبد الله ذِكْرٌ مِنَ الرَّجُلِ"، فأمام مثل هذه المعالجات، لا نملك إلا القول أنها تحمل مضامين منطقية، تجلّيها تفاصيل المسألة.

ويؤكد أبو علي أن الاسم لا يعرّفه إلا التخصيص، والإشارة إلى مختص، أو نوع بعينه، فيقول في إضافة (مثل) إلى (الكاف): "(مثلك) وإن كان مضافًا إلى معرفة فهو نكرة، لأن الذي يُعَرِّف الاسم هو التخصيص، والإشارة إلى مختص، أو نوع بعينه، وإذا أُضيف المثل إلى معرفة لم يَخُصَّ شيئًا بعينه لكثرة ما يجوز أن يقع فيه التّماثُل من المثلين"[٣].

(١) ابن سينا، الشفاء، ٥٨.
(٢) ابن سينا، الشفاء، ١٠٧.
(٣) الفارسي، التعليقة، ١/ ٨٩.

وهو يؤكد أن الإضافة في (مثلك) لم تمنح (مثل) التعريف، رغم إضافته إلى معرفة، فهو ما زال نكرة، ويعلل بقاءه نكرة؛ أنه لا يخص شيئا بعينه، فعندما كان التعريف هو نقل الاسم من العموم إلى الخصوص، ومن التنكير إلى التعريف، ولم تثبت هذه الخاصيّة في (مثل) عند إضافته إلى (الكاف)، حيث لم يكتسب من الإضافة إلى المعرفة تعريفاً، ثبت أن النكرة تبقى في مقام الجنس، حتى تُعرّف وفق ثلاثة شروط:

- التخصيص
- أو الإشارة لمختص
- أو نوع بعينه

ومن الملاحظ أن هذه الشروط التي وضعها للتعريف تعود كلها إلى التخصيص، فقوله نوع بعينه، أي نوع مخصص وليس نوعاً عامًّا، فالنوع العام قد يكون جنساً مالم يخصص، فهو في موضع آخر من التعليقة، يأتي بالمقصود بـ (نوع بعينه)، فيقول: "ألا ترى أنك إذا قلت: يا رجلا، لم ترد واحدا بعينه مقصودا، إنما ناديت واحدا من هذا النوع فكل من أجابك منهم فهو الذي أردت، وأنت في المعرفة قاصد لواحد بعينه، ولو أردت رجلا بعينه ناديت لكان حكمه حكم (زيد) في أنه مقصود بعينه"(١)، ونخرج من ذلك أن فكرة العام والخاص، والجنس والنوع، تلقي بظلالها على هذه المسألة.

ويوظف -أيضا- فكرة العموم والخصوص فيقول: "ليس معنى أخُوه كالرَّجل لأن قولك: (أخوهُ) مختص، و (الرَّجُل) شائع، فتقدير (الرَّجل) تقدير (أخُوه) في أنه يرجع إلى المبتدأ منه راجع كما يرجع من (أخوه) وليس

(١) الفارسي، التعليقة، ١/ ٣٢٨.

معناه كمعناه في العموم والخصوص"[١].

فقضية العموم والخصوص من أهم المباحث المنطقية، فأبو علي ينطلق من اختلاف المعنى بين (أخوه) و(الرجل)، إذا فرّق الاختصاص والشياع بينهما، فـ (أخوه) مضاف إلى ضمير، فخرج بهذه الإضافة من الشياع إلى الاختصاص، أي كان قبل الإضافة (نوعاً عاماً) أي (أخ) فخصّص بالإضافة إلى الضمير فأصبح في حكم المعرفة، وهذا التخصيص هو ما يسمى بـ (الفصل) في المنطق، فقد فصل بين (أخ و(أخ) كلفظ عام، وأعطاه نوعاً من التعريف، أما (الرجل) فهو اسم شائع يستغرق أنواع الجنس أو أفراد النوع، ومثل هذه المسائل التي تدخلها ألفاظٌ، مثل: عموم وخصوص، وشياع واختصاص، نستطيع وضعها في إطار المصطلحات المُستجلبة من المنطق.

ونجد أبا علي أثناء معالجاته لمسائله يميل إلى ترتيب منازل الألفاظ من العام إلى الخاص، فيصدر الحكم النحوي وفقاً لتسلسل اللفظ من عمومه إلى خصوصه، فيقول حول قول سيبويه: "والفعل في (إذا) بمنزلته في الحين، كأنّك قلت: الحينُ الذي تأتيني فيه آتيك فيه"[٢].

يقول أبو علي: "يريد أنّ (إذا) إذا أضيف اختصّ كما أنّ (الحينَ) إذا أضيف اختصّ، وإذا اختصّ بَعُدَ من المجازاة".[٣] ومثل هذا التسلسل أي: التخصيص بعد التعميم، ملمح منطقي يلقانا كثيراً في مسائل أبي علي. ويرى أبو علي أن الصفة تبيّن الاسم وتعرّفه، إذ هي والاسم بمنزلة شيء واحد،

(١) الفارسي، التعليقة، ١/ ٣٢٤.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٣/ ٦٠.

(٣) الفارسي، التعليقة، ١/ ١٧٦.

في إشارة منه إلى الفصل النوعي من الكليات الخمس، فيقول: لأن الصفة لا تحل محلّ الخبر، وإنما هي تبيين للاسم وتعريف له، فهي والاسم بمنزلة شيء واحد(١).

فالصفة عندما تبيّن الاسم عن غيره تكون فصلاً نوعيّاً، وقد تناول الشريف الجرجاني في (التعريفات) حد الصفة، فقال: "هي الاسم الدال على بعض أحوال الذات، وذلك نحو: طويل وقصير وعاقل وأحمق، وغيرها، وهي الأمارة اللازمة بذات الموصوف الذي يعرف بها"(٢)، ومن هذا التعريف تكون الصفة أمارة لازمة بذات الموصوف وما ذاك إلا الفصل النوعي في المنطق الداخل في عناصر الحد المنطقي.

في حين نرى أن هناك من يجعل الصفة خاصية وليست فصلاً، فيقول: "الوصف هو ذكر بعض الأشياء التي تخص الشيء وليست ثابتة على حد كما يقال في الدار: إنها الواسعة، أو الضيقة أو المبنية بالجص أو الآجر، وكما يقال في الرجل الطويل الأسمر الأقنى، وكل هذه أوصاف لا تأتي على الحد بل يشرك الموصوف بها غيره فيها"(٣).

فالأرجح أن الصفة يحددها السياق الذي ترد فيه؛ فتكون بمقتضاه فصلاً أو خاصّة.

ويتناول أبو علي تشبيه البدل بالمعرفة في قول سيبويه فيقول: "شبهه (أي البدل) بالمعرفة من جهة اللفظ؛ أنَّ التعريف لا يدخل عليه كما لا يدخل على (زيد) ونحوه من الأعلام، ومن جهة المعنى أنه أخص من (رَجُل) ونحوه من النكرات، كما أن المعارف أخص منه"(٤).

---

(١) الفارسي، التعليقة، ١/ ١٥١.

(٢) الشريف الجرجاني، التعريفات، ١٣٣.

(٣) ابن وهب، البرهان في وجوه البيان، ٧٠.

(٤) الفارسي، التعليقة، ٢/٩٧.

ففي هذه المسألة إلماح إلى ما يسمى في المنطق بدلالة (المفهوم والماصدق)، إذ المفهوم: دلالة اللفظ على المعنى المقصود، الذي وضع اللفظ بإزائه، وجعل هذا اللفظ دالاً عليه، ومشيرا إليه، ويسمي المناطقة هذا المعنى الذي يراد ويقصد من اللفظ (دلالة المفهوم)، ويسمون الصفة أو الصفات نفسها الدالة عليه مفهوم اللفظ.

والماصدق "دلالة اللفظ على الأفراد التي يطلق عليها هذا اللفظ، ويصدق حمله عليها، أي الذي أطلق عليه اللفظ وصدق عليه، وذلك مثل: محمد، وبكر، وخالد، وغيرهم من الأفراد التي يصدق عليها لفظ (إنسان). فإذا كان المفهوم هو المعنى الذي يشرح الماهية ويبين معنى اللفظ، فإن الماصدق هو الأفراد الذين يصدق عليهم اللفظ نفسه"[١]، فالمفهوم يبين معنى اللفظ، والبيان إخراج الشيء من حيز الإشكال إلى حيز التجلي[٢].

وتأخذ الصفة وظيفة الفصل المنطقي عند أبي علي إذ يقول: "وحكم الصفة أن تكون مختصة لتفصل الموصوف بالاختصاص من غيره"[٣].

ويظهر المنطق -أيضاً- في قوله: (زيد) أخص من (رجل)، يظهر أن (رجل) في هذه المسألة (فصل)، و(زيد) خاصة، فهنا ظهر من الكليات الخمس (الفصل) و(الخاصة)، لنستطيع استيحاء هذا التأثر المنطقي الذي يظهره أبو علي في مسائله، فهو بلا شك تأثر منطقي احتذاه أبو علي كحال غالب مجايليه من نحاة القرن الرابع الهجري، لتؤكده هذه المصطلحات والأساليب التي توافق الأنساق المنطقية، حتى ظهرت بوضوح للباحث في هذا الجانب.

---

(١) حجازي، المرشد السليم في المنطق الحديث والقديم، ٩٨-٩٩.

(٢) الأنصاري، الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، ٦٩.

(٣) الفارسي، البصريات، ٥٦٧.

المبحث الثاني : التعريف بالقسمة

التعريف بالقسمة هو تقسيم الشيء إلى أنواعه، يقول بعض الباحثين: "أما النحو العربي فقد استقر منذ سيبويه على القسمة الثلاثية، وإن كان لم يرد في الكتاب ما يشير صراحة إلى الأصل (العقلي) لهذه القسمة. وفي القرن الثالث صرح المبرد بهذا الأصل (العقلي) باعتبار القسمة (كلية) لا تخرج عنها لغة من اللغات حين قال: الكلام كلّه اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى. لا يخلو الكلام –عربيا كان أو أعجميا– من هذه الثلاثة"(١).

ومن عناية الفارسي بالحدود التي ظهر فيها أثر المنطق، قوله: "الإنذار: إعلام معه تخويف، فكل منذر معلم، وليس كل معلم منذراً، واليقين: علم يحصل بعد استدلال ونظر لغموض المعلوم المنظور فيه، أو لإشكال ذلك على الناظر"(٢).

"والفرق بين (الحدّ) و(التعريف) أن الأول يدل على ماهية الشيء، ويتركب من الجنس والفصل، في حين أن الثاني لا يقصد منه إلا تحصيل صورة الشيء في الذهن أو توضيحها، فكل حدّ إذن تعريف، وليس كل تعريف حدّا"(٣).

---

(١) الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث،٩٠.

(٢) خير بك، النحو بين الفارسي وابن يعيش، ١٠٢، وينظر: الفارسي، الحجة، ٢٥٣، ٢٥٦.

(٣) آل ياسين، المنطق السينوي، ٢٧.

مسائل هذا المبحث:

- (ما):

نجد التعريف بالقسمة ماثلاً في معالجات أبي علي لبعض مسائله، إذ توسّع فيها، فقسّمها قسمة عقلية، وتناولها بأساليب منطقية، برزت في الترتيب، والافتراضات، والمصطلحات، فهو على سبيل المثال، يتناول (ما)، فيقسّمها إلى نوعين: اسم وحرف، فيحتج لاسميتها، ويأتي بما يعضد ذلك ويشدّه، ثم يحتج لحرفيتها، مبرزا الأدلة والبراهين والأمثلة حول ذلك، بل ويقسمها تقسيماً داخلياً، حتى يستغرق كل ما يمكن تصوره حولها. ومن الملاحظ أن تناوله لهذه المسألة ومثيلاتها يفوق التناول النحوي المعهود من قبله، فهو يتعمّق، ويوضح، ويفصّل، حتى يوشك ألا يدع شيئا من الاحتجاج والتوضيح حول المسألة إلاّ ذَكَرَه، وقد عمدت إلى إيراد هذه المسألة كاملة قبل دراسة تفاصيلها، كما هو الحال في مثيلاتها، حيث ارتأيت أن الإيراد الكامل للمسائل، قبل دراستها، أعم للفائدة، وأحفظ للمتن، وأولى من التناول الجزئي؛ الذي قد يختلط فيه المتن برأي الباحث، فأبو علي يقول في هذه المسألة، وهي مسألة (ما):"و(ما) تكون على ضربين: تكون اسمًا، وتكون حرفًا، ويُتَصَرَّفُ في كل نوع منهما على عدة وجوه، وأنا أذكر متصرفها في كل نوع، وأجمعه إذ كان غير مجتمع في الكتاب.

الضّرب الأوّل: وهو الذي تكون (ما) فيه اسمًا، وهو أربعة أوجه:

الأول: أن تكون بمعنى (الذي) فتلزمه الصلة كما تلزم (الذي)، [الثاني]: وتكون بمعنى اسم منكور، كقوله عز وجل: ﴿بِئۡسَمَا ٱشۡتَرَوۡاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمۡ﴾[1]، التقدير: بئس شيئًا اشتروا به أنفسهم، فقوله: اشتروا صفة لـ

(١) [البقرة: ٩٠].

(ما) وليس بصلة، والدليل على ذلك أن (نِعم، وبئس)[١] لا يعملان في الأسماء المخصوصة نحو زيد وعمرو، وإنما يعملان في الأسماء الدالة على الأنواع، و(ما) إذا وُصلت اختصت فصارت بمنزلة الذي؛ فلم تعمل فيها نِعم وبئس، [الثالث]: وتكون بمعنى الاستفهام ولا صلة لها على هذا المعنى، ولو كانت موصولة في الاستفهام لما كان قولك: ما عندَك؟ وما زيدٌ؟ كلامًا تامًا.

[الرابع]: وتكون بمعنى المجازاة ولا صلة أيضًا فيها، ولو كان ما بعدها صلة لم يعمل فيه الجزم، كما لا يعمل الذي في صلته ولا سائر الموصولات في صلته.

الضرب الثاني: وهو الذي تكون (ما) فيه حرفًا غير أنها تكون (ما) وما بعدها في تأويل المصدر نحو: يُعْجِبُني ما صَنَعْتَ أي صَنيعُك، وقد تكون وهي مصدر بمعنى ظرف زمان، كقولك: لا أكلمك ما اختلف الليل والنهار، فـ (ما) مع ما بعدها في تأويل المصدر، والمعنى: لا أكلمك اختلاف الليل والنهار أي زمن اختلاف الليل والنهار، فحذف زمن المضاف إلى المصدر، وأُقيم المضاف إليه مُقامَه، فصار كقولك: رأيتك مقدم الحاجّ، وخُفوق النجم، أي زمن مقدم الحاج.

وتكون كافّة للعامل عن عمله نحو التي في قوله تعالى: ﴿أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ﴾[٢]، و ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾[٣]، وكالتي في قول الشاعر:

---

(١) ذهب الكوفيون إلى أن "نِعْمَ، وبِئْسَ" اسمان مُبْتَدَآن. وذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرَّفان، وإليه ذهب علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين. ينظر: الانباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين،١/٨٦.

(٢) [الكهف: ١١٠] و [الأنبياء: ١٠٨] و [فصلت: ٦].

(٣) [الحجر: ٢].

...بعدَ ما أفْنان رأسِك كالثَّغام المـــُخلسِ[1]

فـ (ما) قد كفت (أنْ) و (رُبَّ) و (بَعْدَ) عـن عملهـا وتكـون نافيـة كقولك: ما زيدٌ منطلقًا.

وتكون مزيدة للتأكيد كقوله تعالى: ﴿مِّمَّا خَطِيـٰٓـَٔـٰتِهِمۡ﴾[2] وقد عوّضَتْ من الفعل في قولهم: (أمّا أنت منطلقًا انطلقْتُ معك) وعوّضت منه أيضًا في: (أمّا هذا بابُ عِلْم ما الكَلِمُ) على أن تكون (عِلْم) بمعنى (أنْ تَعْلَـمَ) و(مـا) استفهام والكلم مبتدأ خبره (ما) والجملة في موضع نصب، وتكون (عَلِمْـت) المتعدِّي إلى مفعولين، لأن (علمْت) التي في معنى عرفت لا تعلق.

ويجوز أن تُنَوِّن (علماً) ولا تكون (ما) استفهامًا، ولكن تكون بمعنـى (الذي)، كأنك قلت: هذا بابُ أن تعلم الذي هو الكلم، فحذفت (هو) من الصلة كما تحذف سائر المبتدآت في غير هذا الموضع إذا بقيـت أخبارهـا، إلا أن حذفه في هذا الموضع كأنه أضعف بخلو الصـلة ممـا يرجـع منهـا إلـى الموصول في اللفظ، وإن كان في المعنى مرادًا، واستحسن الخليـل حـذف الراجع إلى الموصول إذا طالت الصلة، وحُكي: (ما أنـا بالـذي قائـلٌ لـك سوءًا).

ونظير هذا الحذف قراءة من قرأ: (تَمامًا على الذي أحْسَنُ)، و (مـثلاً ما بعوضةٌ) أي هو أحسن، وهو بعوضة، فإذا جعلته بمعنى الذي، أضـمرت مفعولا ثانيًا قَدَّرته بـ (أن تعلم) أو بـ (أن يُعلم).

ويجوز (هذا بابُ عِلْمٍ) بالتنوين، ونصب الكَلِم، على أن تجعـل (مـا)

---

(١) للمرار الأسدي من قوله: أعلاقة أم الوليد بعد ما أفنان رأسك كالثغـام المخلـس (ابـن منظور، لسان العرب،١٢/٨٧).

(٢) [نوح: ٢٥].

الزائدة كالتي في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾[١] ويكون التقدير (هذا باب أن تعلمَ الكَلِمَ).

ويجوز (هذا بابُ عِلْمٍ ما الكَلِم) على أن تجعل (ما) زائدة وتنوي بـ (عِلْم) ما لم يسم فاعله، كأنك قلت: هذا بابُ عِلْم الكلمِ كقولك: عجبت مِن ضرب زيدٍ.

ويجوز (هذا باب عِلْم ما الكَلِم) على أن تجعل (ما) زائدة كأنك قلت: (هذا باب علم الْكَلِمِ)، ويجوز (هذا باب علم ما الكلم) على أن تجعل (ما) بمنزلة الذي، وتضيف (عِلما) إليه"[٢].

فهذه المسألة قائمة على التقسيم، والتقسيم نوعان: طبيعي ومنطقي، وحتى نستطيع التفرقة بينهما، نوضح أن التقسيم الطبيعي أو القسمة الطبيعية،: هي التي تقسّم الكل إلى أجزائه، مثل تقسيم (الكرسي) إلى الخشب والمسمار، أو الكتاب إلى ما يحويه من فصول وأبواب، وأوضح فرق بين القسمتين (الطبيعية والمنطقية) أنه في القسمة المنطقية يصح حمل المقسّم على أقسامه، فيقال: الاسم (كلمة)، والفعل (كلمة)، بينما لا يصح ذلك في القسمة الطبيعية، فلا يقال: الخشب كرسي، ولا المسمار كرسي، ولا الورقة كتاب[٣]، والقسمة التي في هذه المسألة، يظهر فيها حمل المقسّم على أقسامه، فـ (ما) كلمة، يصح حملها على المقسّم، أي يقال: إنها كلمة إن كانت اسما أو حرفاً، وهي من ناحية أخرى جنس يندرج تحته أنواع فهي: (تكون اسما، وتكون حرفاً، ويتصرّف في كل نوع منهما عدة وجوه)،

(١) [النساء: ١٥٥] و[المائدة: ١٣].

(٢) الفارسي، التعليقة،١/٨-١٣.

(٣) ينظر: حجازي، المرشد السليم في المنطق الحديث والقديم، ٩٣.

فأبوعلي في هذا القول أشار بوضوح إلى أنها (ما) (جنس)، تحتها نوعان: اسم، وحرف، وفي قوله:(أذكر متصرفها في كل نوع)، يرمي بالمتصرف إلى (الفصل النوعي)، فهو بعد التقسيم الظاهري الذي يتعلق بهوية (ما)، إذ قسّمها إلى نوعين: اسم وحرف، عمد إلى التقسيم الداخلي لكل نوع، وهو ما يسميه بـ(مُتصرفها)، والقصد بـ (متصرفها) هو (الفصول) المندرجة تحت هذين النوعين، فهو يقول في النوع الأول الذي تكون فيه (ما) اسماً:

- تكون بمعنى الذي.
- وتكون بمعنى اسم منكور.
- وتكون بمعنى الاستفهام.
- وتكون بمعنى المجازاة.

أما في النوع الثاني التي تكون فيه (ما) حرفاً، فتكون:

- حرفا وهي وما بعدها في تأويل مصدر.
- وقد تكون وهي مصدرية بمعنى ظرف زمان.
- وتكون كافّة.
- وتكون نافية.
- وتكون مزيدة للتأكيد.
- وتكون وقد عوّضت من الفعل.

فهذه فصول نوعية تفصل بين (ما) في موضع، وبينها في موضع آخر، فهي تكون اسماً وتكون حرفاً، وعندما تكون اسماً تنقسم داخلياً إلى اسم بمعنى الذي وإلى اسم منكور...، وعندما تكون حرفاً تنقسم إلى كافة ونافية... فهذه الانقسامات الداخلية هي فصول نوعية.

ومن ناحية أخرى إذا علمنا أن في المنطق ما يسمى بالقضية الحملية، التي هي: "ثبوت شيء لشيء أو نفيه عنه"[١]، وأن القضية الحملية تتكون من ثلاثة أجزاء:

- المحكوم عليه.
- المحكوم به.
- الحكم.[٢]

نستطيع استنتاج ذلك، من قول أبي علي السابق:(وتكون (ما) بمعنى اسم منكور، كقوله عز وجل: ﴿بِئسَمَا ٱشتَرَوۡاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمۡ﴾[٣] والتقدير: بئس شيئًا اشتروا به أنفسهم، فقوله: اشتروا صفة لـ (ما) وليس بصلة).

-فالمحكوم عليه: (ما).

-والمحكوم به: أنها اسم منكور.

-والحكم: أنّ ما بعدها صفة لها وليس بصلة.

ثم يعتقب القضية ببرهان يؤكدها، فيقول:(والدليل على ذلك أن (نِعم، وبئس) لا يعملان في الأسماء المخصوصة، نحو: زيد وعمرو، وإنما يعملان في الأسماء الدالة على الأنواع).

وهو – أيضاً – في هذا الدليل يجترح المنطق، فيقول:(الأسماء الدالة على الأنواع)، فالأسماء الدالة على الأنواع لا تكون إلا أجناساً، مثل: (الرجل)، فهو من الأسماء الدالة على الأنواع، إذ تعمل فيه (نِعم، وبئس)، والأصل في الجنس التنكير، وليست (ال) التي أخرجت (الرجل) من التنكير،

(١) حجازي، المرشد السليم في المنطق الحديث والقديم ، ٩٦.

(٢) حجازي، المرشد السليم في المنطق الحديث والقديم ، ٩٧.

(٣) [البقرة: ٩٠].

ليست للتخصيص، بل هي (ال) الجنسية التي تستغرق جميع أنواع الجنس، فهي لم تخصصه بل أبقته على عمومه.

ثم نجد التدليل بالمقدمتين والنتيجة، نحو:

- الأسماء المخصوصة لا تعمل فيها (نعم، وبئس).
- (ما) إذا وصلت فهي من الأسماء المخصوصة.
- إذن، (ما) إذا وصلت لا تعمل فيها (نعم، وبئس).

- **المبهمات** (**ذا، وذي، وتا**):

وتكثر استدلالات أبي علي، وتتنوّع مصطلحاته، فيدخل إلى المسألة من عدة منافذ ليلقي الضوء على أكبر مساحة ممكنة منها، فما يلبث أن يبرزها وقد تطرّزت بصور استدلالية ناصعة كأفضل ما تكون عليه الصور الاستدلالية، فهو يقول في كون المبهمات (ذا، وذي، وتا) بمنزلة (لا، وفي): "قوله (أي سيبويه): صارت بمنزلة (لا، وفي)، فإنه يعني أن هذه المبهمات وإن كانت أسماء بمنزلة الحروف في أنها مبنية كما أن الحروف مبنية، وإنما بنيت لأنها لزمت موضعًا واحدًا كما لزمت الحروف موضعًا واحدًا، فوقعت في الإشارة معرفة ولم يقع تعريفها بعد تنكيرها كما وقع تعريف أسماء الأنواع بعد تنكيرها، والاسم متى وقع معرفة لا يجوز تنكيره، أو نكرة لا يجوز تعريفه لم يكن إلا مبنيًا"[(١)].

أسماء الأنواع تطلق على الأجناس قبل تعريفها، ومن هنا نجد أبا علي من خلال هذا القول يلامس المنطق ملامسة لطيفة، فهو إما يلامسة عن طريق المصطلحات كما في قوله (أسماء الأنواع)، أو من خلال سلوك الطرق الاستدلالية المنطقية ، ليجسدها وفق الصور الآتية:

(١) ينظر: الفارسي، التعليقة، ٣/ ٩١.

الصورة الأولى:

- ما لزم موضعاً واحداً فهو مبني.
- الأسماء المبهمة لزمت موضعاً واحداً.
- إذن، الأسماء المبهمة مبنية.

الصورة الثانية:

- ما لزم موضعاً واحداً فهو مبني.
- الحروف لزمت موضعاً واحداً.
- إذن، الحروف مبنية.

الصورة الثالثة:

- ما لزم موضعاً واحداً من الأسماء والحروف فهو بمنزلة واحدة.
- الأسماء المبهمة والحروف لزمت موضعاً واحداً.
- إذن، الأسماء المبهمة والحروف بمنزلة واحدة.

- الأخبار:

طريقة التقسيم التي تشيع في مسائل أبي علي هي من الطرق المنطقية التي تأثر بها النحاة، ومنهم أبو علي، إذ تناول ذلك محيي الدين محسب بقوله: "أما الطريقة الشائعة في تعريفات الفارسي فهي طريقة التقسيم. ويبدو أن هذه الطريقة قد لاقت قبولاً واسعاً لدى نحاة القرن الرابع بصفة عامة، وعند الفارسي بصفة خاصة، فالتعريف لا يتم إلا بإحصاء أجزاء الظاهرة المراد تعريفها، ثم تقسيم هذه الأجزاء بما يميز بينها، وإذا كان النحاة قد عرَّفوا الخبر أحياناً بأنه (ما جاز فيه الصدق والكذب)، فإن الفارسي يعمد إلى التقسيم"[(١)]، ثم يستدل محسب بقول أبي علي: "الأخبار

(١) محسب، الثقافة المنطقية في الفكر النحوي، ٨٧.

تنقسم على ثمانية أقسام: الصحيح، والسليم، والقبيح النظم القريب من الفهم، والخطأ، والكذب المقرون بدليل الخلل فيه، والكذب العاري من الدليل على موضع عيبه، والمختل، والملغى، والمقلوب"[١].

ويضيف محسب:"أن بعض هذه الأقسام يتسم بطابع افتراضي لا وجود له -حقيقة- في واقع الاستعمال اللغوي. ويصل هذا الطابع الافتراضي إلى حد وضع عبارات سليمة من الناحية الصورية للتأليف، ولكنها لا تحمل معنى أو فائدة"[٢]. ثم يأتي محسب بأمثلة على ذلك، ويورد قول أبي علي:"الخبر القبيح النظم القريب من الفهم، ومثاله: قد عبد الله قام. أو الخبر الكذب المقرون بدليل الخلل فيه، ومثاله: قد شربت ماء البحر كله. أو الكذب الملغى، ومثاله: إليه بالخشية والأذن سامعة... وهكذا"[٣].

وحول مبدأ التعريف بالقسمة عند أبي علي، يقول محسب -أيضاً- : "ولقد أقام الفارسي كتاب الإيضاح كاملاً على مبدأ التعريف بالقسمة. ويكفي أن تفتح أي صفحة من صفحات الكتاب لتجد نماذج القسمة ماثلة بكل وضوح. ولا شك أن الفارسي -بذلك- يسير على المنهج نفسه الذي أقامه -من قبل- أستاذه ورأس الاتجاه المنطقي بين النحاة في هذا القرن؛ وأعني به: ابن السراج"[٤].

---

(١) الفارسي، أقسام الأخبار، ٢٠٢.

(٢) محسب، الثقافة المنطقية في الفكر النحوي، ٨٧.

(٣) الفارسي، أقسام الأخبار، ٢٠٢.

(٤) محسب، الثقافة المنطقية في الفكر النحوي، ٨٨.

- الأسماء المنصوبة:

ويورد محسب نموذجاً آخر لمنهج (القسمة) عند أبي علي، وهو قوله: "الأسماء المنصوبة على ضربين: أحدهما: ما يجيء بعد تمام الكلام، والآخر: ما يجيء منتصباً عن تمام الاسم. فما يجيء بعد تمام الكلام على ضربين: مفعول ومشبه بالمفعول. والمفعول على ضروب: مفعول مطلق، ومفعول به، ومفعول فيه، ومفعول له"(١).

فتقسيمات أبي علي غلب عليها الطابع المنطقي، المبني على التنظيم والترتيب، ووضع أجزاء المسألة في سلسلة يهدي بعضها إلى بعض.

(١) الفارسي، الإيضاح، ١٦٧.

أهم نتائج البحث:

يظهر أن أبا علي الفارسي قد وظّف عناصر منطقية في تعريفاته ولكنه لم يبتعد في ذلك الاتساع عن روح اللغة بل أخذ ما رأه صالحاً أن يكون في مباحثه وملائماً لروح اللغة، فكانت دلالات اللغة هي السمة البارزة التي تناول من خلالها تعريفاته وذلك وفق عناصر منطقية صالحة لأن تكون ضمن تعريفاته، ويمكن حصر تلك العناصر فيما يلي:

١. أخذ أبو علي من المنطق المصطلحات، والحد، والقياس، والعلة، والتصنيف، أخذاً صالحاً لم يطغ على الأصول النحوية، وإنما ساهم في تطويرها ولم يفقدها هويتها.
٢. ظهر الأثر المنطقي في التعريفات عند أبي علي من خلال توظيفه لنظرية الحد المنطقي، ونظرية الرسم، فقد أتى في تعريفاته بالجنس والفصل، والخاصية المميزة، والدلالة المنطقية، والتقسيم.
٣. وظف الكليات الخمس عند المناطقة وهي: (الجنس، والنوع، والفصل، والخاصة، والعرض الكلي) في بعض تعريفاته.
٤. كان يمزج بين التعريفات والقياس المنطقي في بعض مسائله فظهرت من خلال: مقدمة كبرى ومقدمة صغرى ونتيجة.
٥. استخدامه للمنطق -كما يبدو- ضرورة للدفاع عن اللغة، وذات هدف شخصي، إذ استخدم علماء عصره المنطق سلاحاً يشهرونه دون علومهم في ظل رقي العقل في ذلك العصر وتعدد مشاربه.
٦. يراعي الدقة في توظيف المصطلحات لتتطابق مع المعاني، ويدفع إلى تخصيص لفظ مستقل لكل معنى.
٧. أسلوبه اللغوي يحتاج إلى تروٍ وإطالة نظر ليتسنى فهمه.

فهذا غالب ما توصل إليه البحث في هذا الموضوع، والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

المصادر والمراجع:

١. (السيوطي (جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر)، المزهر في علوم اللغة، تحقيق فؤاد على منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨ه.
٢. ابن الخشاب، (عبدالله بن أحمد)، المرتجل في شرح الجمل، تحقيق علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ.
٣. ابن العديم (عمر بن أحمد بن هبة الله)، بغية الطلب في تاريخ حلب، تحقيق سهيل زكار، دار الفكر، بيروت.
٤. ابن حزم، (علي بن أحمد بن سعيد الأندلسي)، التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية، تحقيق إحسان عباس، دار مكتبة الحياة – بيروت.
٥. ابن سينا، (أبو علي الحسين بن عبدالله)، الإشارات والتنبيهات، مع شرح نصير الدين الطوسي، تحقيق سليمان دنيا، ط٣، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٠م.
٦. ابن سينا، الشفاء، تحقيق الأب جورج قنواتي ومحمود الخضيري وأحمد فؤاد الأهواني، الإدارة العامة للثقافة، مصر، ١٣٧١هـ.
٧. ابن فارس (أبو الحسين أحمد)، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، الناشر محمد علي بيضون، بيروت، ١٤١٨ه.
٨. ابن وهب الكاتب (إسحاق بن إبراهيم بن سليمان)، البرهان في وجوه البيان، تحقيق حفني محمد شرف، مكتبة الشباب بالقاهرة، ١٣٨٩هـ.
٩. ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي)، شرح المفصل، تقديم إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢ه.
١٠. أبو المكارم (علي)، تقويم الفكر النحوي، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٥م.
١١. آل ياسين (جعفر)، المنطق السينوي، دار الآفاق، بيروت، ١٤٠٣ه.
١٢. الأنصاري (زكريا بن محمد)، الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، تحقيق مازن المبارك، دار الفكر، بيروت، ١٤١١هـ.
١٣. أنيس (إبراهيم)، دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٥، ١٩٨٤م.
١٤. التوحيدي (أبو حيان علي بن محمد)، المقابسات، تحقيق حسن السندوني، دار سعاد الصباح، الكويت، ط٣، ١٩٩٢م.
١٥. الجرجاني (عبد القاهر بن عبدالرحمن)، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٢م.٩.

١٦. حجازي (عوض الله جاد)، المرشد السليم إلى المنطق الحديث والقديم، ط٦، دار الطباعة المحمدية، القاهرة.
١٧. حيان (جابر)، رسائل جابر بن حيان، إعداد أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٧ه.
١٨. خير بك (هند سليم)، النحو بين الفارسي وابن يعيش (رسالة ماجستير)، جامعة تشرين، اللاذقية، ١٤٢٧ه.
١٩. الراجحي (عبده)، النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٩م.
٢٠. الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، ط٣، دار النفائس – بيروت، ١٣٩٩ه.
٢١. الزمخشري (محمود بن عمر)، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق على بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ١٩٩٣م.
٢٢. سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي – القاهرة، ١٤٠٨هـ.
٢٣. الشريف الجرجاني (الشريف علي بن محمد بن علي الزين)، التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ.
٢٤. شلبي (عبدالفتاح إسماعيل)، أبو علي الفارسي حياته ومكانته بين أئمة التفسير وآثاره في القراءات والنحو، ط٣، دار المطبوعات الحديثة، جدة، ١٤٠٩ه.
٢٥. صالح (حسن بشير) علاقة المنطق باللغة عند فلاسفة المسلمين، دار الوفاء للطباعة والنشر، الأسكندرية، ٢٠٠٣.
٢٦. الطنطاوي (محمد)، نشأةالنحووتاريخ أشهر النحاة، ط٢، دار المعارف، القاهرة.
٢٧. العكبري (أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله)، مسائل خلافية في النحو، تحقيق محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت، ١٤١٢هـ. (١) الغزالي، معيار العلم في فن المنطق، ٧٩.
٢٨. الغزالي (أبو حامد محمد بن محمد)، معيار العلم في فن المنطق، تحقيق سليمان دنيا، دار المعارف – مصر، ١٩٦١م.
٢٩. الفارابي (أبو نصر محمد بن محمد بن طرخان)، الالفاظ المستعملة في المنطق، تحقيق محسن مهدي، ط٢، دار المشرق، بيروت.
٣٠. الفارابي (أبو نصر محمد بن محمد بن طرخان)، المنطق عند الفارابي "العبارة"،

تحقيق رفيق العجم، دار المشرق، بيروت، ١٩٨٥م.
٣١. الفارابي (أبو نصر محمد بن محمد بن طرخان)، رسالة التنبيه إلى سبيل السعادة، تحقيق سحبان خليفات، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٨٧م.
٣٢. الفارسي (أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار)، أقسام الأخبار، تحقيق علي جابر المنصوري ، مجلة المورد، مج٧،ع٣، ١٣٩٨ه – ١٩٧٨م.
٣٣. الفارسي (أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار، الإيضاح العضدي، تحقيق حسن شاذلي فرهود، كلية الآداب – جامعة الرياض، ١٣٨٩هـ.
٣٤. الفارسي (أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار، الحجة للقراء السبعة، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق/بيروت، ط٢، ١٤١٣ه-١٩٩٣م
٣٥. الفارسي (أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار، المسائل البصريات، تحقيق محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، ١٤٠٥هـ.
٣٦. الفارسي (أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار، المسائل العسكريات في النحو العربي، تحقيق علي جابر المنصوري، الدار العلمية الدولية، ودار الثقافة للنشر والتوزيع – الأردن، ٢٠٠٢م.
٣٧. الفارسي، أبو علي، التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ١٩٩٠-١٩٩٤م.
٣٨. كرم (يوسف)، تاريخ الفلسفة اليونانية، مؤسسة هنداوي، القاهرة، ٢٠١٢م
٣٩. المبارك (مازن)، الرماني النحوي في ضوء شرح كتاب سيبويه، دار الفكر ، دمشق، ١٩٩٥م.
٤٠. محسّب (محيي الدين)، الثقافة المنطقية في الفكر النحوي نحاة القرن الرابع نموذجاً، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية – الرياض، ١٤٢٨ه.
٤١. محمود (يوسف) المنطق الصوري، دار الحكمة – الدوحة، ١٤١٤هـ.
٤٢. مدكور (إبراهيم بيومي)، نشأة المصطلحات الفلسفية في الإسلام، مجلة مجمع اللغة العربية – القاهرة، ج٧، ١٩٥٣م.
٤٣. النشار (علي سامي)، المنطق الصوري منذ أرسطو حتى عصورنا الحاضرة، ١٨٩-١٩٠.
٤٤. الياسري (علي مزهر) الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠٠٣م.

الفهرس

تمهيد ٣٨٧٨
أهمية موضوع البحث: ٣٨٧٩
أسباب اختيار الموضوع: ٣٨٧٩
فرضيات البحث وتساؤلاته: ٣٨٧٩
أهداف البحث: ٣٨٨٠
الدراسات السابقة: ٣٨٨١
منهج البحث: ٣٨٨٣
نبذة مختصرة عن أبي علي الفارسي: ٣٨٨٤
نبذة عن علم المنطق: ٣٨٨٦
توطئة: ٣٨٩١
التعريف بمصطلحي الحد والرسم: ٣٨٩١
الحد: ٣٨٩١
تعريف الاسم: ٣٨٩٣
أولاً: **التعريف بالجنس والفصل**: ٣٨٩٣
يحدّ أبو علي الفعل ٣٩٠٤
-المبهمات (ذا، وذي، وتا): ٣٩٢٣
أهم نتائج البحث: ٣٩٢٧
المصادر والمراجع: ٣٩٢٨
الفهرس ٣٩٣١